دور الصناعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر فى علاج مشكلة البطالة

الدكتور

صلاح زين الدين

Dr. re. pol. FU Berlin ,

Deutschland

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد السياسى والمالية العامة

كلية الحقوق – جامعة طنطا

ملخص البحث

دور الصناعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر فى علاج مشكلة البطالة

موضوع هذا البحث دراسة لدور الصناعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر فى علاج مشكلة البطالة فى مصر. وترجع أهمية البحث الى خصائص ومزايا الصناعات الصغيرة وقدرتها على استيعاب العمالة المتدفقة سنويا لسوق العمل والمساهمة بفعالية فى تحقيق التنمية المستدامة.

تتكون الدراسة من ثلاثة مباحث:

فى المبحث الأول نعرض مفاهيم أساسية حول مشكلات السكان والبطالة فى مصر، فنشرح مفاهيم تصنيف العمالة وقياس البطالة، وأنواع البطالة، ثم ندرس أسباب وآثار مشكلة البطالة فى مصر.

وفى المبحث الثانى ندرس دور الصناعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر فى علاج مشكلة البطالة، فنشرح مفهوم الصناعات الصغيرة وخصائصها، ودور هذه الصناعات فى التنميه المستدامة، ونعرض لتجارب بعض الدول فى مجال تدعيم المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.

وفى المبحث الثالث نقوم بدراسة ونقد التجربة المصرية فى تشجيع الصناعات الصغيرة وعلاج مشكلة البطالة، فنعرض جهود الدولة فى تشجيع انشاء وتطوير الصناعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، ودور الجهاز المصرفى والصندوق الاجتماعى للتنمية وشركة ضمان مخاطر الائتمان فى دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.

Prof. Dr. Salah Zeineldin

Dr. rer. Pol. FU Berlin, Deutschland

Chairman of the Department of political economy and public finance. Faculty of law – Tanta university, Egypt

The role of middle, small and micro industries for solution the problem of unemployment

Abstract

This study is dealing with the role of middle, small and micro industries in solution of the unemployment problem in Egypt. The importance of the study due to characteristics and advantages of the middle, small and micro industries, which are effective for absorption of new employments and realizing the sustainable development.

The study is divided into three chapters as following:

The first chapter is dealing with a presentation for some principal concepts of population and unemployment in Egypt. We explain labor categories and measures and calcifications of unemployment. We study also causes and impacts of the problem of unemployment in Egypt.

The second chapter is analyzing the role of middle, small and micro industries in solution of unemployment problem in Egypt. We explain concepts and

characteristics of middle, small and micro industries and the role of these industries in achieving the sustainable development. We perform useful experiences in some leading countries.

The third chapter is presenting some efforts of the Egyptian state and

financial institutions in promotion of the middle, small and micro

industries.

دور الصناعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر فى علاج مشكلة البطالة

مقدمة:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول مشكلات السكان والبطالة فى مصر

المطلب الأول: تصنيف العمالة وقياس البطالة

المطلب الثانى: أنواع البطالة

المطلب الثالث: أسباب وآثار مشكلة البطالة فى مصر

المبحث الثانى: دور الصناعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر فى علاج مشكلة البطالة

المطلب الأول: مفهوم الصناعات الصغيرة وخصائصها

المطلب الثانى: دور الصناعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر فى التنميه المستدامة

المطلب الثالث: تجارب بعض الدول فى مجال تدعيم المشروعات الصغيره

المبحث الثالث: التجربة المصرية فى تشجيع الصناعات الصغيرة وعلاج مشكلة البطالة:

المطلب الأول: تشجيع انشاء وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر

المطلب الثانى: دور الجهاز المصرفى والصندوق الاجتماعى للتنمية

المطلب الثالث: شركة ضمان مخاطر الائتمان ودورها فى دعم المشروعات الصغيرة

خاتمة وتوصيات

مراجع الدراسة

مقدمة

تعد المشكلة الاقتصادية فى مصر ذات بعد ديموجرافى يتمثل فى تزايد عدد السكان مع ندرة الموارد، وخاصة عنصر الارض حيث يتكدس سكان مصر فى منطقة وادى النيل والدلتا والواحات وتمثل جميعها نحو ٥٪ من مساحة مصر. ورغم انخفاض معدل الزيادة السكانية من ٣,٥٪ فى الخمسينيات الى نحو ٢,٧٪ فى نهاية ٢٠٢٠، الا انها مازالت نسبة مرتفعة خاصة اذا علمنا أن فى ظل هذا المعدل يزيد سكان مصر بنحو مليون نسمة كل عشر شهور. ويدخل سوق العمل سنوياً نحو ٤٠٠-٥٠٠ الف باحث عن العمل، فى سوق عمل يتميز بالجمود وعدم المرونة.

والمشكلة السكانية تعمل على استمرار البطالة الهيكلية بالرغم من جهود التنمية، فالذى يحدث هو أن الزيادة السكانية تلتهم منجزات التنمية وتقوضها. فهناك رصيد متجدد من البطالة الهيكلية مع تغير صفات العاطلين ومؤهلاتهم، ففى الخمسينيات والستينيات كان الشكل السائد للبطالة غالباً فى قطاع الزراعة، وفى السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات نجد البطالة بين الخريجين هى السائدة، ولم تخفف من حدتها التصريحات الرسمية التى تفتقد الى المصداقية، ولاالمسكنات الوقتية. وتظل مشكلة البطالة بصفة عامة قنبلة اجتماعية وسياسية موقوتة، تستتر باحتقانات مستمرة اذا لم نواجهها بشجاعة.

لذا تعتبر البطالة في الاقتصاد المصري مشكلة هيكلية ذات جذور منذ عدة عقود، وبذلت الحكومات المتعاقبة جهودا لعلاجها، إلا أنها تفاقمت وأصبحت من المعالم الأساسية لضعف عملية النمو والتنمية في مصر. وقد تأثر الاقتصاد المصري تأثراً بالغاً بالاضطرابات السياسية خلال الفترة الانتقالية التي أعقبت ثورة يناير ٢٠١١. وأثرت هذه الاضطرابات بشكل مباشر وغير مباشر على العديد من المتغيرات الا قتصادية، حيث انخفض معدل النمو في عام ٢٠١٢ ليصل إلى ٢,٢ % مقارنة بنحو ١,٥% في عام ٢٠١٠. وانعكس ذلك

بدوره على العديد من المتغيرات الاقتصادية ومنها معدلات البطالة التي تخطت حاجز ١٣% في عام ٢٠١٣. ويلاحظ أن أعداد المتعطلين فى حالة تزايد مستمر على مستوى الجمهورية إذ ارتفع عددهم ليصل إلى نحو أربعة ملايين عاطل عام ٢٠١٤.

لقد أصبحت البطالة قضية تنمية شاملة ومواجهتها تتوقف على سياسات فعالة من جانب الدولة، وتتطلب المعالجة الجادة والفعالة لهذه المشكلة توفير المزيد من فرص العمل والتى يمكن أن تتم من خلال الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

ومن جهة أخرى ترجع أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر الى الدور الكبير الذي تقوم به فى التنمية المستدامة، وتتميز بانخفاض رأس المال المطلوب للتأسيس، وتعتمد على الموارد المحلية، مما يساهم في خفض التكلفة الانتاجية، بالأضافة الى سهولة تطويرها والتوسع فيها، والمرونة والمقدرة على الأنتشار، كما تمثل مورد رئيسي للصناعات المكملة والكبيرة، وتتشابك معها بروابط backward linkages خلفية وروابط أمامية forward linkages، كما سنشرحه فى هذا البحث. حيث تعتبر المشروعات الصغيرة ركيزة هامة للاقتصاد القومى فى الدول المتقدمة والنامية على السواء. وتشكل هذه المشروعات تقريباً ٩٠٪ من المنشآت حول العالم، وتوظف أكثر من ٥٥٪ من القوى العاملة، وتساهم بحوالي ٤٥٪ من الناتج العالمي، وتمثل ٦٥٪ من إجمالي الناتج القومي في أوروبا، ونحو ٤٥٪ بالولايات المتحدة. ومقدار إنتاجها بالنسبة للإنتاج الصناعي الإجمالي يصل إلي ٦٠٪ في الصين، ونحو ٥٢٪ في اليابان، ٥٠٪ في الهند، ٤٩٪ في ألمانيا، ونحو ٤٧٪ في تايلاند، وفي كوريا الجنوبية ٣٥٪.

كما تحتاج الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر الى دعم الدولة فى العديد من النواحي منها العمليات التسويقية، والتمويلية، وأيضاً تحتاج الى

تحديث التشريعات المنظمة وتبسيط الأجراءات، بالأضافة الى المعاملة التميزية فى اسعار الضرائب ورسوم التأمينات، كما أن للصناعات الكبيرة دور مجتمعي هام، يتمثل قي كونها حضانات لتلك المشاريع لما لها من دور هام في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة، والمساهمة الفعالة فى تحقيق التنمية المستدامة.

لذلك فقد اخترنا موضوعا لهذا البحث دراسة لدور الصناعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر فى علاج مشكلة البطالة فى مصر. وترجع أهمية البحث الى خصائص ومزايا الصناعات الصغيرة وقدرتها على استيعاب العمالة المتدفقة سنويا لسوق العمل والمساهمة بفعالية فى تحقيق التنمية المستدامة.

تتكون الدراسة منن ثلاثة مباحث:

فى **المبحث الأول** نعرض مفاهيم أساسية حول مشكلات السكان والبطالة فى مصر، فنشرح مفاهيم تصنيف العمالة وقياس البطالة، وأنواع البطالة، ثم ندرس أسباب وآثار مشكلة البطالة فى مصر.

وفى **المبحث الثانى** ندرس دور الصناعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر فى علاج مشكلة البطالة، فنشرح مفهوم الصناعات الصغيرة وخصائصها، ودور هذه الصناعات فى التنميه المستدامة، ونعرض لتجارب بعض الدول فى مجال تدعيم المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.

وفى **المبحث الثالث** نقوم بدراسة ونقد التجربة المصرية فى تشجيع الصناعات الصغيرة وعلاج مشكلة البطالة، فنعرض جهود الدولة فى تشجيع انشاء وتطوير الصناعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، ودور الجهاز المصرفى والصندوق الاجتماعى للتنمية وشركة ضمان مخاطر الائتمان فى دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.

المبحث الأول

مفاهيم أساسية حول مشكلات السكان والبطالة فى مصر

عجزت النظرية الكلاسيكية عن تفسير انتشار البطالة فى الكساد العالمى الكبير فى ثلاثينيات القرن الماضى، وعدم تحقيق التوازن الاقتصادي في ظل العمالة الكاملة التي يأتى منها تدفق الطلب الذي يحقق التوازن، وعلى النقيض من ذلك أوضح جون ماينارد كينز Keynez فى كتابه النظرية العامة للتوظف والأجور وسعر الفائدة أن الاقتصاد لا يتوازن بالضرورة عند مستوى التشغيل الكامل، بل يمكن أن يتوازن في ظل وجود البطالة وهو ما يعرف بالتوازن الناقص للعمالة.

ويجب على الدولة التدخل واتخاذ إجراء تصحيحياً عن طريق الاقتراض والإنفاق لاستكمال تدفق الطلب الكلى الفعال. ووفقاً لكينز يمكن أن يتوازن الاقتصاد في ظل وجود نسبة مقبولة من البطالة.

قد يكون من الملائم عرض بعض المفاهيم الاقتصادية الاجتماعية المتعلقة بمشكلة البطالة، فنعرض لتصنيف العمالة وقياس البطالة طبقا لما تجريه منظمة العمل الدولية، وأنواع البطالة ثم المفهوم الاقتصادى للعمالة الكاملة.١

المطلب الأول

تصنيف العمالة وقياس البطالة:

قامت منظمة العمل الدولية **ILO** بتصنيف العمالة وتحديد البطالة كما يلى:

أ- العاملون بلا أجر نقدى:

ويقصد بهم خاصة العاملين بالزراعة وأبنائهم فى الريف، أما فى المدن فيمكن أن يضم اليهم الصبية العاملين لدى الحرفيين وذلك لضآلة الأجر الذى يحصلون علية ولأنهم يتعلمون حرفة. وفى الدول النامية الافريقية جنوب

---

١ راجع فى ذلك: صلاح زين الدين: أصول الاقتصاد السياسى، نقد الاقتصاد السياسى فى القرن الحادى والعشرين. دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٢٠، ص ٣٣٢-٣٥٢.

الصحراء تعد هذه الفئه من العاملين اغلبية القوى العاملة فى المجتمع (حوالى ٩٠٪) فكلما زاد نصيب الزراعة فى القوى العاملة زاد الوزن النسبى لهذه الطائفة من العاملين.

ب - العاملون النظاميون:

وهم عكس المجموعة السابقة، وتشمل العاملون فى الحكومة والشركات فى ظل عقود عمل توفر قدر كبير من الاستقرار فى العمل وثبات الدخل، وتفتح فرص الترقى وزيادة الاجر، وتوفر التأمين الاجتماعى. ومصدر البيانات لهذه الفئه وزارة القوى العاملة. وقضية البطالة فى مصر ترتبط اساساً بضيق فرص العمل النظامى وعجزها عن استيعاب خريجى التعليم العالى والمتوسط.

جـ. العاملون مقابل دخل منخفض:

اى يحصلون على دخل يقل عادة عن دخل العامل فى القطاعات النظامية **Formal Sector**، وتضم هذه المجموعة العمالة الموسمية أو العارضة فى قطاع التشييد والمشروعات الكبرى، والعاملون بالقطعة لتوزيع منتجات شركات محلية مرتبطة بشركات عالمية مثل كوكاكولا أو المنظفات الصناعية والصابون والسجائر، كذلك عمال المصانع الصغيرة. وهذه المجموعة تعتبر جزء اساسى فى القطاع غير المنظم **Informal Sector** الذى يتميز بانخفاض الدخل وعدم استقرار العمل والحرمان من التأمينات الاجتماعية والتنظيم النقابى.

د. المهمشون Marginalists:

وهم افراد فى سن العمل ويرغبون فية الا أنهم لا ينجحون فى الارتباط فى عمل ثابت أو مهنة محددة، وهم على هامش العملية الانتاجية الاجتماعية، بمعنى أن اختفاؤهم لايؤثر على معدلات الانتاج السائدة فى المجتمع. ويشيع فى أوساط المهمشين فقدان الشعور بالانتماء والجريمة وتعاطى المخدرات والمسكرات والسرقة والدعارة، وجرى تصنيف المهمشين فى الفئات التالية:

١- احتياطى العمالة الاحتمالى Latent Labour Reserve:

وهذه الفئه من الممكن أن تجذبها فرص العمل الجديدة التى يمكن أن تتيحها التنمية فى شكل عمل عارض، مثل ربات البيوت اللاتى يعملن بالقرب من منازلهم اوالريفيون الذين يحضرون الى المدينة للعمل فى قطاع التشييد مؤقتاً ثم يعودوا الى قراهم بعد انتهاء المشروع.

٢- احتياطى العمل العائم Floating Labour Reserve:

وأفراد هذه الفئه يعيشون فترات عمل تتبعها فترات بطالة ثم عمل وهكذا. مثل عمال التراحيل، وهذه الفئه مثل سابقتها تعمل على عدم ارتفاع الأجور.

٣- احتياطى العمل النشيط Active Labour Reserve:

وهم المسجلون كطالبى عمل وهذه الفئه تظهر فى عمليات حصر البطالة كما فى القرارات الرسمية ومسموح القوى العاملة، وأغلبها من الشباب.

٤- فائض السكان الراكد Stagnant Surplus Population:

وأفراد هذه الفئه فى حالة بطالة طويلة الأمد ومن لا يقدرون بسبب عضوى أو نفسى على العمل، غير مؤهلين لحرفة معينة، أميون ويعانون من المرض وسوء التغذية. وهؤلاء المشردون محل احتقار اجتماعى ومرتع للجريمة والانحلال الخلقى والأسرى وبؤرة للجريمة واثارة الشغب. وتزايد الفئات المهمشة يرجع الى فشل برامج التنمية المتبعة فى معظم دول العالم الثالث.

المطلب الثانى
أنواع البطالة

قسم الاقتصاديون البطالة الى ثلاثة أنواع وهى البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية والبطالة الدورية، وفيما يلى توضيح لكل منها:

أولا: البطالة الاحتكاكية Frictional Unemployment:

هى البطالة الناشئة عن تغيرات ثابتة فى الاقتصاد تمنع العمال المؤهلين العاطلين من الالتحاق بفرص العمل المتاحة. وهى تحدث نتيجة نقص المعلومات

الكاملة لكل من الباحثين عن فرص العمل، وأصحاب الأعمال، كما تحدث بسبب الوقت الذى يقضية الباحثون عن العمل للحصول على فرصة العمل.

وهكذا فان البطالة التى تحدث عن طريق التغير الثابت فى سوق العمل يطلق عليها البطالة الاحتكاكية وهى تحدث بسبب:

أ. نقص معلومات أصحاب الأعمال عن عدد العمال والكفاءات اللازمة لأعمالهم.

ب. نقص معلومات العمال عن فرص العمل المتاحة من قبل أصحاب الأعمال. وهكذا فان السبب الأساسى للبطالة الاحتكاكية هو نقص المعلومات. فعدد فرص العمل ربما يتناسب وعدد الاشخاص الباحثين عن العمل. وكذلك مؤهلات الباحثين عن العمل ربما تتلائم واحتياجات الأعمال من تلك المؤهلات.

ان أى تحسن فى تدفق المعلومات عن العمل سوف تنقص الفوائد المحققة من بذل وقت اطول فى البحث عن عمل. ومع بقاء العوامل الاخرى ثابتة فأن الطرق المحسنة لنشر المعلومات عن فرص العمل بين العمال العاطلين تتيح لهم أن يختاروا من بين الفرص البديلة المتاحة بسرعة وكفاءة أكثر. وعلى هذا فان بعض الاقتصاديين يعتقدون بان انشاء بنك قومى للمعلومات الخاصة بفرص العمل سوف ينقص الوقت الذى ينفق فى البحث عن العمل ويقلل من البطالة الاحتكاكية.

ثانيا: البطالة الهيكلية Structural Unemployment:

تنشأ البطالة الهيكلية أو البنيوية عن تغيرات هيكلية وقصور الطاقات الانتاجية المتوفرة فى الاقتصاد القومى عن استيعاب من يرغبون فى العمل، وتعتبر من مؤشرات التخلف الاقتصادى. ويترتب عليها انعدام التوافق بين الأعمال المتاحة والعمال الراغبين فى العمل وتستمر فرص العمل قائمة لأن العمال غير المشتغلين لا تؤهلهم امكانياتهم للألتحاق بها. وهناك اسباب كثيرة

للبطالة الهيكلية. فالتغيرات الحركية فى الطلب قد تغير مستويات المهارات المطلوبة لبعض الاعمال. حيث تتقادم بعض المهارات بينما يتزايد الطلب على البعض الاخر بحيث لا يكفى المعروض منه للوفاء بذلك الطلب المتزايد.

كما أن تدفق العمال صغار السن قليلى الخبرة والذين لا تلائم امكانياتهم وفرص العمل المتاحة قد يكون سببا فى البطالة الهيكلية. والتغيرات المفاجئة فى الانفاق على الدفاع وأوجه الانفاق الحكومى الاخرى كثيرا ما تشجع تزايد الطلب، وتزايد فرص العمل فى مجال ما، بينما ينتج عنها فائض عرض وبطالة فى مجال آخر.

ثالثا: البطالة الدورية Cyclical Unemployment:

هى البطالة الناشئة عن الركود **Recession** فى قطاع الأعمال وعدم كفاية الطلب الكلى على العمل. وتحدث البطالة الدورية عندما تتناقص مبيعات قطاع الأعمال وينكمش الناتج القومى الاجمالى، ويحدث تناقص فى الطلب على العمل على المستوى الكلى. وقد رأينا سابقا انه عندما يتناقص الطلب على بعض الصناعات، بينما يزداد على صناعات أخرى تنشأ من البطالة الاحتكاكية ما دام العمال واصحاب الأعمال لا تتوافر لديهم معلومات كافية عن فرص العمل المتاحة والعمال الذين يمكن تشغيلهم. ويساعد نقص المعلومات أيضا فى تفسير ما يؤدى اليه انخفاض الطلب الكلى على العمل من بطالة. فعندما يتناقص الطلب على العمل فان بعض العمال يسرحون من العمل أو لا يجدون فرصة العمل عند معدل الأجر السائد.

يتضح من ذلك أن التناقص فى الطلب الكلى، يؤدى الى انخفاض مستوى العمالة اذا لم يتناقص معدل الاجر، وحيث أن العمال يتوقعون أن يجدوا فرص عمل عند الأجر المرتفع فانهم لا يقبلون الأجر المنخفض فى البداية. وتنتج بطالة دورية.

رابعا: مفهوم العمالة الكاملة:

تهدف معظم دول العالم الى الوصول الى العمالة الكاملة، وأصبح من أولويات السياسة الاقتصادية أن تعمل الحكومات على الوصول الى العمالة الكاملة، ومازالت كل الآراء تدعم اهداف هذه السياسة.

ولكن ماذا تعنى العمالة الكاملة ؟ أن هذا الاصطلاح غامض الى حد ما. ولعله من الواضح الآن أن شيئا من البطالة يحدث حين يقضى العمال وقتا فى البحث عن فرص العمل المتاحة امامهم، وفى اثناء ذلك الوقت يعتبرون فى حالة بطالة. كذلك فان اصحاب الأعمال يقضون وقتا فى اختيار العمال الذين يحتاجونهم من بين العمال الموجودين. والبحث عن الفرصة المناسبة للعمل من قبل العمال أو على العمال المؤهلين للمهام المطلوبة من قبل اصحاب الأعمال فى معظمها عملية تتسم بالكفاءة حيث تؤدى الى التوفيق بين مهارات العاملين والمهارات اللازمة لتنفيذ الأعمال الانتاجية، أى تؤدى الى تخصيص أفضل القوى العاملة. وليس يخفى انه عندما يتحدث معظم الناس عن العمالة الكاملة فانهم لا يعنون بذلك انعدام البطالة تماما أى تكون البطالة صفرا. حيث أن جزءا من البطالة يعكس تغيرات سوق العمل. ولكن كم يكون ذلك الجزء من البطالة الناشئ عن حركية سوق العمل ؟

ويعرف الاقتصاديون العمالة الكاملة **Full Employment** بأنها مستوى العمالة الذى يتحقق من الاستخدام الكفء لقوة العمل المدنية، مع السماح لمعدل عادى من البطالة ينتج اساسا عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادى. وفى الاقتصاد الامريكى كمثال فانه يصل الى مرحلة العمالة الكاملة عندما تصل نسبة العمالة الى ٩٤ أو ٩٥٪ من اجمالى قوة العمل.

وحتى لو أن مفهوم الاقتصادى للعمالة الكاملة ليس محددا تماما، الا انه يجسد الفكرة التى مؤداها بانه فى وقت ما يوجد بعض من المعدل العادى للبطالة فى الاقتصاد الديناميكى المتغير. وهذا المعدل العادى من البطالة ينتج عن عوامل احتكاكية وهيكلية ويستمر عبر المستقبل. ومع ذلك فهو ليس ثابتا. ذلك أن التغيرات فى تركيب قوة العمل وكذلك المنظمات السياسية سوف تؤثر على هذا المعدل.

والخلاصة ان معدل العمالة الكاملة، أى المعدل الفعلى للتوظيف الذى يمكن تحقيقة وتعزيزة فى المستقبل خلال الاوقات العادية، يتوقف على اتجاهات السياسة العامة الى حد بعيد. وبدون الاقلال من أهمية العمالة الكاملة، فانه يجب الا ينسى بأن العمالة وسيلة لتحقيق غاية. فتشغيل القوة العاملة هو السبيل الى انتاج السلع والخدمات المرغوبة. لذلك تصبح العمالة الكاملة مفهوما لا معنى له اذا كانت تعنى العمل فى اعمال غير انتاجية. أما هدف العماله الكاملة الواضح فهو العمالة المنتجة productive labor، أى العمالة التى يتولد عنها سلع وخدمات يرغبها المستهلك بأدنى تكلفة ممكنة.

المطلب الثالث

أسباب وآثار مشكلة البطالة فى مصر:

أولا: تطور مشكلة البطالة في مصر:

يعانى الاقتصاد المصري حاليا من تفاقم مشكلة البطالة، حيث أنها تخطت حاجز ١٣٪ وفقاً للبيانات الرسمية، إلا أن جذور تلك المشكلة ترجع إلى عدة عقود مضت، فقد عرفت فترة الستينيات بتدخل الدولة الواسع فى توجيه الاقتصاد القومى وتحقيق ظاهرى لسنوات من التوظف الكامل، ولم تتعد نسبة البطالة آنذاك ٢,٣%. ويرجع ذلك إلى الاستثمارات الحكومية الضخمة في مجالات عديدة مثل البنية الأساسية وقطاعات الزراعة وصناعات الإحلال محل الواردات. والدور المتزايد للدولة في النشاط الاقتصادي، حيث بلغ نصيب الناتج الحكومي من الناتج المحلى الإجمالى حوالي ٥٨ %، وتبنت الحكومة سياسة تشغيل جميع الخريجين ذوى المؤهلات العليا والمتوسطة، والذي كان سبباً في ظهور البطالة المقنعة.

وفى عقد السبعينيات يلاحظ انخفاض معدلات البطالة وارتفاع معدلات النمو بسبب إتباع الحكومة سياسة الانفتاح الاقتصادي وتزايد تدفقات الموارد الأجنبية، بالإضافة إلى تنامي القطاع غير الرسمي وتزايد معدلات الهجرة

الخارجية، نتيجة تزايد الطلب على العمالة المصرية في دول الخليج بعد ارتفاع أسعار النفط بها، إلا أنه منذ نهاية السبعينيات عجزت الحكومة عن الاستمرار في سياسة تشغيل الخريجين لتضخم مؤسساتها بالعمالة، الأمر الذي أدى إلى ظهور البطالة السافرة بجانب البطالة المقنعة في المؤسسات الحكومية.

ومنذ منتصف الثمانينيات ارتفعت معدلات البطالة بسبب انخفاض معدل الهجرة لدول الخليج بسبب حرب الخليج وانخفاض معدل النمو الاقتصادي، حيث سجلت ١٥% تقريباً وفقاً لتعداد عام ١٩٨٦. ونتيجة لتطبيق مصر روشتة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى برنامج الإصلاح الا قتصادي والتكيف الهيكلي، وكذلك سياسات الخصخصة وبيع الشركات المملوكة للقطاع العام تم تسريح حوالي ٧٥٠ ألف عامل وموظف عام ١٩٩١سواء بسبب بلوغ السن القانونية للتقاعد، أو بسبب نظام المعاش المبكر.

يقدر فرجانى فى تحليل لبيانات مسح قوة العمل بالعينة فى الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ إلى أن عدد فرص العمل التى أضيفت إلى الاقتصاد كله فى هذه الفترة تتعدى ٧٠٠ ألف بقليل. ويستدل من هذا التحليل على أنه بالمقارنة برصيد البطالة السافرة، وحجم الإضافات الجديدة لسوق العمل، فلابد أن البطالة كانت فى ازدياد". مما يعنى قبول مستوى البطالة من تعداد ١٩٩٦ بقاء رصيد المتعطلين على مستوى عام ١٩٨٦ تقريباً، أى أنه قد تم خلق أكثر من أربعة ملايين فرصة عمل فى الفترة ما بين التعدادين لتشغيل كل الداخلين الجدد فى سوق العمل فى السنوات العشر- أى ما يوازى ثلاثة أضعاف معدل خلق فرص العمل المقدر الموثق للنصف الأول من التسعينيات.١

بلغ حجم البطالة فى منتصف التسعينيات نحو ٣ مليون عاطل، وقد كان حجم البطالة فى تعداد السكان سنة ١٩٦٠ نحو ١٧٥ الف وفى تعداد

١ راجع فى ذلك: نادر فرجانى: البطالة فى مصر: الأبعاد والمواجهة، مركز المشكتة، القاهرة ديسمبر ١٩٩٩.

سنة ١٩٧٦ نحو ٨٥٠ الف، وفى تعداد ١٩٨٦ نحو ٢.٠١ مليون. وقد نمى معدل البطالة بمعدل سنوى ١٠.٣٪ خلال الفترة بين تعدادى ١٩٦٠، ١٩٧٦، مقابل معدل نمو سنوى ٩٪ بين تعداد ١٩٧٦ وتعداد ١٩٨٦. وتشير بيانات وزارة القوى العاملة الى وصول حجم البطالة فى منتصف التسعينيات الى نحو ٣,٥ مليون، وان سوق العمل يتلقى سنوياً نحو ٥٠٠ الف من القوة العاملة.

وبرغم حدوث تحسن في معدلات النمو الاقتصادى بعد عام ٢٠٠٠، حيث سجلت ٣%، ٤%، ٥% في الأعوام من ٢٠٠٢/٢٠٠٣ الى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ على التوالى، إلا أن معدلات البطالة ارتفعت الى حوالى ١٠٪ فى الأعوام التالية. وفى عام ٢٠٠٤ تم تطبيق المرحلة الثالثة من برنامج الإصلاح الا قتصادي والتكيف الهيكلي. وتأثرت معدلات البطالة نتيجة لذلك بشكل إيجابي، حيث انخفضت لتصل إلى ٧,٨٪ في عام ٢٠٠٧. ولكنها ارتفعت في عام ٢٠٠٩ لتسجل ٩,٤٪ بسبب الأزمة المالية العالمية، وظلت معدلات البطالة عند ٩ %حتى ثورة يناير ٢٠١١، والتي نتج عنها تحولات عديدة في الاقتصاد المصري.

وصلت نسبة البطالة إلى أقل معدل لها منذ عقود في عام ٢٠١٩ إذ بلغت حوالى ٧,٥٪، ومن أهم أسباب هذا الانخفاض النهوض بمشاريع جديدة فى الاسكان والبنية الأساسية والمدن الجديدة التي تتطلب عددًا كبيرًا من القوة العاملة.

أن مكافحة البطالة على المستوى الاقتصادى الكلى تقتضى رفع مستوى النمو الاقتصادى. ويتطلب ذلك زيادة معدلات الادخار والاستثمار. فالادخار المحلى ضعيف والاستثمار الأجنبى لايتوافر بالقدر الكافى ليكمل الاستثمار المحلى إلى المستوى الكفيل بخلق فرص العمل الكافية.١

ومن اهم انجازات برنامج الاصلاح الاقتصادى المطبق فى مصر تخفيض معدل التضخم وتخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة وفى ميزان

١ راجع فى ذلك: نادر فرجانى: البطالة فى مصر، ..مرجع سابق.

المدفوعات، فقد انخفض معدل التضخم من ٢٥٪ سنوياً قبل تنفيذ البرنامج الى نحو ١١٪، ونجح برنامج الاصلاح الاقتصادى أيضا فى تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة من نحو ٢٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى الى اقل من ٥٪، كما نجح أيضا فى تحسن ميزان المدفوعات وانعكس ذلك فى زيادة الاحتياطات النقدية لدى البنك المركزى الى حوالى ١٤ مليار دولار، أى ما يكفى تمويل وارداتنا نحو اربعة عشر شهراً.

وانجازات الاصلاح الاقتصادى حتى الآن تدل على جهود عظيمة فى السياسة الاقتصادية، الا أن هذه الانجازات لم تحدث اثراً ملموساً فى مشكلة البطالة وهى من أخطر مشكلاتنا الاقتصادية.

وحيث لا يُتوقع أن يتمكن رأس المال الكبير، من خلق فرص العمل الكافية لمواجهة تحدى البطالة، نظراً لتركيزه على الأنشطة الاقتصادية كثيفة رأس المال وخفيفة العمالة، ونحن نتفق مع الرأى القائل أنه يتعين توفير البنية المؤسسية المواتية لقيام المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر بدور مهم فى خلق فرص العمل، مع تخليق تضافر فعال بين هذه المشروعات وقطاع الأعمال الحديث.١

ثانيا: أهم خصائص البطالة في مصر:

١- البطالة في فئة الشباب الخريجين:

تتمركز مشكلة البطالة في فئة الشباب الخريجين الذين لم يسبق لهم العمل ، حيث وصلت نسبتهم إلى حوالى ٧٠٪ من إجمالي المتعطلين ، المسجلين بمكاتب الاستخدام في وزارة القوي العامة وذلك عام ٢٠٠٣م وفي عام ٢٠٠٤م وصلت نسبتهم إلى حوالى ٩٠٪ من جملة المتعطلين ولكنها طبقا لبحث العمالة بالعينة ويرجع ذلك لعدة أسباب من أهمها عدم التخطيط السليم

١ راجع فى ذلك: نادر فرجانى: البطالة فى مصر.. مرجع سابق..

لحركة التوسع الكبيرة في التعليم في الفترة الأخيرة مما أدى إلى كثرة الخريجين وقلة الفرص المتاحة للعمل.

٢- ارتفاع نسبة البطالة في الحضر:

حيث ترتفع نسبة البطالة في ا لحضر أكثر من الريف ، وذلك طبقا للاحصائيات التي وردت في التقرير المصري للتنمية البشرية عام ٢٠٠٤م ، حيث وصلت نسبة البطالة في الحضر إلى ١٠,١٪ في حين وصلت نسبتها في الريف إلى ٧,٩٪ ويرجع وجود هذه الفجوة إلى عدة أسباب من أهمها أن جزءاً كبيراً من البطالة في الريف يجري ترحيله إلى الحضر ويقبل المهاجرون من الريف إلي الحضر بأدنى أجر في أي عمل ، مما يضيق الخناق على عاطلي الحضر ، كما ترجع الفجوة إلى انتشار وشيوع ظاهرة العمل الأسري في الريف حيث الكل يعمل هناك ، والكل يتحرك بالا كلل لوجود روح التعاون والمشاركة بين أفراد الأسرة الواحدة في بيت العائلة الأكبر ، وجدير بالذكر أن نتائج بحث العمالة بالعينة تزايد من الفجوة الموجود ، ولنفس العام الذي ترجع له التقديرات السابقة للتقرير المصري للتنمية البشرية ، حيث وبلغت نسبة البطالة حسب تغيرات بحث العمالة بالعينة في الحضر ١٢,٤٪ أما في الريف فبلغت ٨,٨٪.

٣- ارتفاع البطالة في فئة حملة المؤهلات المتوسطة:

تتمركز البطالة في فئة حملة المؤهلات المتوسطة، حيث وصلت نسبة البطالة في هذه الفئة حسب تقدير بحث العمالة بالعينة لعام ٢٠٠٤م إلى ٦٦,٣٪ من إجمالي المتعطلين، ويلى هذه الفئة حملة الشهادات فوق المتوسطة وحملة الشهادات العليا.

٤- البطالة بين الإناث:

يلاحظ الارتفاع الكبير لمعدل البطالة بين الإناث، حيث بلغ معدل البطالة بين الإناث أكثر من ضعف معدل البطالة العام في التسعينيات. وفي عام ٢٠٠٤م حسب بحث العمالة بالعينة، بلغت نسبة البطالة في الإناث ٢٤,٣٪

مقابل ١٠,٣٪ معدل البطالة العام وقد زاد معدل البطالة في الإناث على أربعة أضعاف معدل البطالة في الذكور.

٥- تضـارب البيانـات الخاصـة بمعـدلات البطالـة:

تعلن هيئات دولية مثل البنك الدولى، وهيئات محلية وزارة التخطيط والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والبنك المركزي المصري بيانات مختلفة حول مشكلة البطالة فى مصر، ويلاحظ تضارب هذه البيانات، حيث تختلف بيانات كل هيئة فى تقدير حجم ونسبة البطالة وقوة العمل وتقدير عدد المشتغلين. مما يعنى قصور المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات بشأن علاج مشكلة البطالة.

ثالثا: أسباب البطالـة وآثارها:

(١): أسباب البطالـة:

ترجع هذه الأسباب إلى العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ونتناولها فيما يلى:

(أ): العوامل الاجتماعية:

العوامل الديموجرافية تلعب دورًا مهمًا في تدفق الأعداد الكبيرة للعمل، ومن ثم تساهم بضغوط واضحة في ارتفاع مستوى البطالة فهي تؤثر – لا محالة – على أي محاولات للتنمية، فضلاً عن تأثيرها السلبي على مستوى المعيشة، والدخل الفردي، ومستوى الخدمات وعدم كفاية الموارد الاقتصادية، مما يؤدي إلى تفاقم المشكلة لعدم التوافق بين الزيادة في القوة والعمل مع الطلب.

(ب): العوامل الاقتصادية:

١- **الآثار السلبية لسياسة الإصلاح الاقتصادي:**

أسهمت سياسة الإصلاح الاقتصادي بدور كبير في تفاقم ظاهرة البطالة في كافة قطاعات الاقتصاد القومي، وان لم تكن هي السبب الوحيد لنشأتها،

والأثر السلبي لهذه السياسة على سوق العمل يتضح في الاختلال في هيكل قوة العمل، والاختلال في هيكل البطالة.

الخلل في هيكل توزيع الاستثمارات القومية:

أسهم الاستثمار السائد في الحد من قدرة الاقتصاد على استيعاب أعداد متزايدة من المشتغلين، فالتوزيع القطاعي للاستثمارات لا يتسق والقطاع الاقتصادية على توليد فرص للعمل، وانما في الأنشطة الاقتصادية التي تتسم بضعف قدراتها على العمال مثل قطاع الصناعة والتعدين، وقطاع الخدمات الاجتماعية... الخ

٣) الخصخصة وعدم قدرتها على استيعاب العمالة:

حيث بلغ عدد العاملين في قطاع الأعمال في مطلع التسعينات ٤.١ مليون عاملاً وموظفًا، وبحلول عام ٢٠٠٢ تم بيع ١١٤ شركة من أصل ٣٨٨ ،وتم تسريح ٥٠٠ ألف عامل من خلال نظام المعاش المبكر أو نظم التقاعد.

(ج): العوامل السياسية:

وتتمثل أهم العوامل السياسية فى قصور سياسات التعليم والبحث العلمى، حيث أدى التقدم التكنولوجي في بعض القطاعات إلى الاستغناء عن طاقات بشرية عاملة لإحلال الآلات محلها، مما يستلزم مواجهة سياسات التعليم والبحث العلمى للمشكلة، كما يتضح ففيما يلى:

١- **تخطيط التعليم مع احتياجات سوق العمل:**

نظام التعليم القائم على الحفظ والتلقين لا يرقى لمتطلبات سوق العمل، حيث لا يوجد توازن بين السياسة التعليمية وسوق العمل، ولقد أدى التوسع في العملية التعليمية تحت شعار التعليم للجميع، إلى زيادة كبيرة في عرض خريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة لا يقابلها طلب على هذه الفئة من العمالة، حتى إنه قد تصاعدت أعداد كبيرة من البطالة بين المتعلمين باطراد لارتباطهم بمجموعة من العوامل كانخفاض تكلفة التعليم في مراحله المختلفة،

وضعف التنسيق بين سياسة التعليم والتعيين وانشاء العديد من الجامعات الإقليمية والمعاهد، وتخلي الدولة ضمنًا عن الالتزام بتعيين الخريجين، فأصبحت الجامعات تخرّج ما يقرب من نصف مليون طالب كل عام ولا يستطيعون العمل، مما يضطرهم إلى القيام بأعمال بعيدة كل البعد عن تخصصهم العلمي.

٢- قلة الاهتمام بالبحث العلمي:

حيث مازالت تستخدم مجموعة طرق إنتاجية تقليدية، وهي تنتج سلعًا لا تتواءم مع السوق العالمي؛ مما يضعف القدرة التصديرية للاقتصاد القومي، وذلك يؤثر في النهاية سلبًا على كل من مستوى الدخل ومستوى العمالة.

٣- عدم التوازن بين توزيع القوى البشرية مع العمل:

يترتب على عدم الاستغلال الأمثل والتوزيع المناسب للطاقات البشرية وعدم وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب وجود أعداد كبيرة من تخصصات معينة تعاني من البطالة، بينما هناك جهات تحتاج بشدة لجهودهم وتعاني من نقص شديد في عمالتهم المتخصصة، ولا توجد استراتيجية متوازنة تجاه العمال نتيجة ضعف التنسيق بين سياسة التعليم وسياسة التوظيف.

ومن أسباب هذا القصور عدم توافر البيانات والدراسات الإحصائية، وعدم الربط والتنسيق بين تخطيط القوة العاملة وسياسات التعليم والتدريب، وقصور الأجهزة المعنية بقياس الكفاءة الإنتاجية ومعدلات العمل في حين تكثر الأجهزة المختصة بتخطيط القوة العاملة، وتداخل اختصاصاتها، وعدم التنسيق غيما بينها، مثل وزارة التخطيط، ووزارة القوى العاملة، والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة.

(٢): أهم الآثار والمشكلات المترتبة على البطالة:

مشكلة البطالة متعددة الجوانب، حيث أنه يترتب عليها كثير من العواقب والآثار الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية.

هذه الآثار والمشكلات السلبية نستطيع أن نتناولها كالآتى:

١- الآثار الاقتصادية:

وتتمثل في إهدار الطاقات والموارد البشرية الناتجة عن عدم وجود فرص العمل، وانخفاض الدخل القومى وبالتالى انخفاض معدل الادخار والاستثمار.

ونتيجة انخفاض مستوى المعيشة للفرد تزيد نسبة الاستدانة، تبرز مشكلة الهجرة للخارج بحثا عن العمل. ونعتبر الهجرة عامل طرد للبحث عن فرصة عمل بديلة في مجتمع آخر، وتتفاقم ظاهرة البطالة بعودة المهاجرين، كما حدث بعودة بعض العمالة المصرية بسبب حرب الخليج الأولى والثانية.

٢- الآثار السياسية:

تتمثل هذه الآثار في انتشار السخط العام من المتعطلين على النظام السياسي الحاكم، باعتباره المسئول الرئيسي عن بطالتهم، وذلك يعد تهديدًا للاستقرار السياسي، ويخضع هؤلاء

للأفكار المتطرفة الرافضة مثل الإرهاب والتطرف الديني والانتماء لجماعات إرهابية. كما أن البطالة تساهم فى إضعاف شعور العاطلين بالانتماء.

٣- الآثار الاجتماعية:

فيما يلي عرض لبعض هذه الآثار الاجتماعية:

أ- انتشار الجريمة والإرهاب:

البطالة تعتبر عاملاً من العوامل المهيئة لاتجاه بعض الناس للإرهاب والمنظمات الإرهابية التي تستميل بعض الشباب المتعطل عن طريق بعض الإغراءات، وما تبثه في نفوسهم من نقمة على المجتمع ومن ثم يكثر العنف والتطرف والتخريب بآثار الإرهاب.

والبحوث الاجتماعية تؤكد على أن البطالة تؤدي إلى التوسط في صور سلوكية إجرامية متباينة ومستمر' فحين يغلب على العاطل الشعور بالظلم

والفشل ومن ثم اليأس والقنوط نجده يعمل على رد ذلك إلى المجتمع فيتخذ منه موقفًا عدوانيًا متمثلاً في تفشى الجرائم.

ب – التفكك الأسرى وانتشار المخدرات:

التفكك الأسري يعني حالة التصدع التي تصيب بنيان الأسرة حيث لا تتمكن من أداء وظائفها بفعالية وكفاءة عالية، وهذا التصدع ينشأ عند القيام بأدوار متناقضة أو متصارعة فضلاً عن فقدان أهمية النسق القيمي في توجيه سلوك الأفراد. إن تأثير البطالة على هذا التفكك الأسرى ينبع من كونها ظاهرة بنائية تؤثر مباشرة على تشكيل الوحدات الاجتماعية بالمجتمع، وطبيعي أن تكون الأسرة أكثر هذه الوحدات تأثيرًا في بنية المجتمع.

وانتشار الممخدرات نتيجة طبيعية للعنف والتطرف الناجمين عن البطالة، فالعاطل يدخل هذه الطرق هروبًا من الواقع الأليم الذي يعيشه، فيلجأ إلى إما أن يتاجر فيها وينشرها ويكون ذلك عملاً له يفيده ماديًا، أو في الناحية الثانية أن يتعاطاها لينسى واقعه البائس.

ج – الآثار النفسية وانعكاساتها:

تفيد الإحصائيات والدراسات أن للبطالة آثارها السيئة على الصحة النفسية، وكذلك على الصحة الجسدية، وأن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل يفتقدون تقدير الذات، ويشعرون بالفشل وأنهم أقل من غيرهم، كما وجدت نسبة منهم يسيطر عليها الإرهاق وتبلد الشعور وفقدان الأمل، وكذلك الشعور بالهوان أو تضاؤل القيمة الذاتية.

إن البطالة تولد عند الفرد شعورًا بالنقص بالإضافة إلى أن يورث الأمراض الاجتماعية الخطيرة كالرذيلة والسرقة والنصب والاحتيال، وتضيف أن الفرد العاطل يشعر بالفراغ وعدم تقدير المجتمع؛ فتنشأ لديه العدوانية والإحباط.

المبحث الثانى
دور الصناعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر فى علاج مشكلة البطالة

كان النشاط الاقتصادى العام من خلال الستينيات والسبعينيات يميل الى تشجيع المشروعات الكبيرة للاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير Economies of scale من ناحيه ولأنها مركز التغير الفنى وتراكم الثروة من ناحيه أخرى وكانت النظرة الى المشروعات الصغيرة رمزا للتخلف وعدم الكفاءة. ومع أوائل الثمانينيات تغيرت النظرة وقامت كثير من البلاد يتبنى سياسات لتشجيع المشروعات الصغيرة، لمواجهة ارتفاع معدلات البطاله والتشغيل الناقص فى الدول المتقدمه والآخذه فى النمو على السواء. وتشجيع المشروعات الصغيرة يرجع الى الاعتقاد بقدرتها على استيعاب اعداد متزايدة من الأيدى العاملة والاسهام فى حل مشكله البطاله.

وسوف نستعرض مفهوم الصناعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر وخصائصها، وأهمية ودور هذه الصناعات فى التنميه المستدامة فى مصر والمعوقات التى تواجهها، ثم نعرض تجارب بعض الدول فى مجال تدعيم هده المشروعات.

المطلب الأول
مفهوم الصناعات الصغيرة وخصائصها:

يطلق اصطلاح الصناعات الصغيرة عادة على المنشآت الصناعية الصغيرة، ولايعنى ذلك أن بعض الصناعات بطبيعتها تتميز بانخفاض حجم المنشآت الصناعية ولكن طبيعه التكنولوجيا المستخدمه فى هذه الصناعات تسمح بتجزئه العمليات والمراحل الانتاجيه بحيث يمكن اتمام كل منها أو بعضها بشكل

منفصل فى منشأه مستقلة ذات طاقه انتاجيه منخفضه نسبياً. وقد أدت التطورات التكنولوجية الى زيادة امكانيه تجزئه العمليات والمراحل الانتاجية على نحو يجعل من الممكن توزيعها على وحدات انتاجية مختلفة صغيرة الحجم مع استخدام تكنولوجيا متقدمه كثيفه رأس المال. ولاشك أن هذا الاتجاه يتفق وظروف الدول الناميه ومن أمثلة هذه العمليات والمراحل الانتاجية عمليات التجميع وعمليات تشكيل وتشطيب السلع النهائيه وعمليات تصنيع بعض مستلزمات التجميع والتشكيل كالمسبوكات المعدنية ومواد المعالجة الكيميائية والاصباغ.

أولا: بعض التعريفات المتداولة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر:

لا يمكننا وضع تعريف دقيق للصناعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، حيث أن التعريف يختلف من دولة إلى أخرى. كذلك إشارت بعض الدراسات إلى إن هناك ٥٥ تعريفاً للصناعات الصغيرة، في ٧٥ دولة. حيث تختلف المعايير التي يقوم عليها التعريف، مثل عدد العمال، وحجم رأس المال، أو الأثنان معاً. كما إن البنك الدولي على سبيل المثال يعرف المشروعات الصغيرة، على حسب عدد العمال، والذي يعتبر معياراً مبدأي. كذلك هناك قطاعات أخرى تقيم الصناعات الصغيرة، على حسب حجم رأس المال.

اذن توجد تعريفات مختلفة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر تختلف تمشيا مع ظروف النظام الاقتصادى والسياسى لكل دولة. ويجرى تصنيف المشروع الصغير Small Business حسب العديد من المؤشرات مثل نوع المشروع الصغير والحد الأدنى لعدد العاملين به، وتوزيع منتجات المشروع ، وشكل ادارة وتنظيم مشروع وحجم رأس المال ، ....الخ .

معظم التعريفات تدور فى نطاق تعريف المشروع الصغير على أنه مشروع يتملكه شخص أو عدد قليل من الأشخاص؛ وبالتالي استثماراته محدودة، كما أن رأس المال في أصوله الثابتة منخفض مثل: الأراضى والمباني والمعدات.

والمستوى التكنولوجي منخفض لضعف القدرة المالية لمالك المشروع الصغير ويتسم بمحدودية الآلات المستخدمة، جيث يعتمد إلى حد كبير على مهارة العمال، فالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في الأصل حرف يدوية.١

(١): تعريف منظمة العمل الدولية:

تعرف منظمة العمل الدولية ILO المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أنها وحدات تنتج وتوزع سلع وخدمات، وتعتمد على توفير قوة العمل من داخل العائلة، وبعضهم يستأجر عمال وحرفيين. وهذه النشروعات الصغيرة هى التى يعمل بها ٥٠ عامل، والا يزيد رأس المال الخاص بها عن ١٠٠ألف دولار. ويضيف هذا التعريف بأنها تنتمى الى القطاع غير الرسمى Informal Sector بمعنى أنها منشأة ليست مسجلة لدى الأجهزة الحكومية أو الاحصائيات الرسمية للدولة.

(٢): تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO: هى تلك المشروعات التى يديرها المالك ويتكفل بكافة أبعادها، ويتراوح عدد العمال فيها ما بين ١٠-٥٠ عامل.

(٣): تعريف اللجنة الأوروبية:

من أهم تعريفات المشروعات الصغيرة التى استخدمت معيار عدد العاملين بالمشروع تعريف اللجنة الأوروبية، حيث فرق بين كل من المؤسسات متناهية الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فالمؤسسات متناهية الصغر تضم ما

---

١ راجع فى ذلك:

منصة المشروعات الصغيرة في مصر. متاح على الانترنت.

اتحاد المصارف العربية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة: عماد التنمية الاقتصادية في مصر ، إتحاد المصارف العربية – إدارة الدراسات والبحوث، متاح على شبكة الانترنت.

بين ١ –٩ عمال ، بينما المؤسسات الصغيرة تضم ما بين ١٠ عمال إلى٤٩ عامل. فى حين تضم المؤسسات المتوسطة ما بين ٥٠–٢٥٠ عامل.

(٤): تعريف لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية:

وصفت لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية المشروعات الصغيرة على أنها تضم العديد من الخصائص مثل استقلال الادارة، وحصرها على المديرين من مالك المشروع، اضافة الى الحجم الصغير نسبيا للمشروع فى المنطقة أو المجتمع الذي يحيط به. أى أن المشروع الصغير هو منشأة شخصية مستقلة في نظام الملكية والادارة ويعمل في ظل سوق المنافسة في بيئة محلية، غالبا ما تكون مواردها محدودة بالمقارنة مع المشروعات الصناعية الكبيرة.

(٥): مفهوم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى مصر:

(أ): تعريف قانون المشروعات الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤:

يعرف قانون المشروعات الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ المشروعات الصغيرة على أنها كل شركة أو منشأة اقتصادية تمارس نشاطا انتاجيا لايقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه والا يتجاوز مليون جنيه والا يزيد عدد العاملين فيها عن خمسين عامل.

وفيما يتعلق بالمنشات متناهية الصغر فقد عرفها القانون على أنها كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا انتاجيا أو تجاريا أو خدميا ويقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه. ويلاحظ من تلك التعريفات أن المشرع المصرى استخدم معيار عدد العمال وحجم رأس المال فى تعريف المشروعات الصغيرة.

(ب): تعريف جهاز تنمية المشروعات فى مصر:

من أهم معايير تصنيف المشروعات من حيث كونها متوسطة أو صغيرة أو متناهية الصغر عدد العاملين بها، وهو المعيار الذي يتسم بالعديد من المزايا أهمها أنه يسهل عملية المقارنة بين القطاعات والدول. ويعتبر المشروع صغير

إذا كان عدد العاملين به أقل من ٥٠ فردا، وأكثر من ذلك يعتبر من المشروعات كبيرة الحجم.

وفى مصر يرى جهاز تنمية المشروعات عندما يكون عدد العاملين أقل من عشرة أفراد فإنه يعتبر مشروعا للحرفيين، وأن المشروع يعتبر صغير إذا عمل به أقل ٢٥ عامل. ، في حين ترى وزارة التخطيط فى تعريفها للمشروع الصغير بأنه المشروع الذي يعمل به أقل من ٥٠ فردا.

(ج): تعريف البنك المركزى المصرى المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر: ١

حسب رؤية البنك المركزى المصرى جرى التفرقة بين المشروعات الجديدة الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر من حيث حجم العمالة أنه يتم تشغيل أقل من ٢٠٠ عامل. أما من حيث رأس المال المدفوع، فانه يجرى التفرقة بينها كما يلى:

١- المشروعات الصغيرة: وتنقسم الى:

أ-: المشروعات الصغيرة الصناعية: رأس المال المدفوع يكون من ٥٠ ألف جنيه الى أقل من ٥ مليون جنيه.

ب-: المشروعات الصغيرة غير الصناعية: رأس المال المدفوع يكون من ٥٠ ألف جنيه الى أقل من ٣ مليون جنيه.

٢- المشروعات المتوسطة: وتنقسم الى:

أ-: المشروعات المتوسطة الصناعية: رأس المال المدفوع يكون من ٥ مليون جنيه الى أقل من ١٥ مليون جنيه.

أ-: المشروعات المتوسطة غير الصناعية: رأس المال المدفوع يكون من ٣ مليون جنيه الى أقل من ٥ مليون جنيه.

---

١ قام البنك المركزي المصري في ٢٨ فبراير ٢٠١٧ بإصدار نشرة جديدة بتعديل تعريف المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ذلك يعد تعديل للتعريف الذي أصدره في ٧ ديسمبر ٢٠١٥ و تبعها مبادرة تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة في ١١ يناير ٢٠١٦ ثم مبادرة تمويل المشروعات المتوسطة في ٢٢ فبراير ٢٠١٦. أنظر فى ذلك: دراسة البنك المركزى المصرى: المشروعات الصغيرة والمتوسطة، متاح فى شبكة الانترنت.

٣- **المشروعات متناهية الصغر:** ويكون رأس المال أقل من ٥٠ ألف جنيه.

(د): تعريف بنك التنمية الصناعية:

يعتبر بنك التنمية الصناعية من أكثر الجهات المهتمه بتعريف الصناعات الصغيرة حيث يعرفها بأنهاُ ُ تلك الصناعات التى لاتزيد التكلفة الاستثمارية لها- باستبعاد تكلفة الارض والمبانى - عن مليون جنيه والتى لايزيد رأسمالها على نصف مليون جنيه بصرف النظر عن طبيعتها.

ثانيا: الخصائص المميزة للمشروعات الصغيرة :

المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتميز بأن مالك المنشاة هو مديرها في الغالب اذ يتولى العمليات الفنية والادارية للمشروع، وذلك لكونها في الغالب مشروعات أسرية الطابع. وللمشروعات الصغيرة عدد كبير من الخصائص والمميزات، التي تعود على الدولة بالفوائد. حيث أنها تساعد على توظيف عدد ممن يعانون من البطالة، وتعمل على توفير سلع صغيرة مصنعة محلياً. وتعتبر المشروعات الصغيرة، صناعات مكملة للصناعات الكبيرة، ومغذية لها، وترتبط بالصناعات الكبيرة بروابط أمامية Forward Likages وروابط خلفية Backward Likages حسب رأى البروفسور تشينرى Chenry.

وهناك العديد من المميزات والخصائص الأخرى، منها مايلى:

١. تقوية الاقتصاد القومى في الدول المختلفة عن طريق توفير رأس المال والعمالة.

٢. استغلال الطاقات والإمكانيات، وتطوير الخبرات لدى الشباب، وخاصةً ممن يعانون من عدم وجود أعمال وظيفية تناسب مهاراتهم.

٣. من أهم الخصائص أن مالك المنشأة هو مديرها، وهو الذى يتولى العمليات الإدارية والفنية. ويساعد على تطويرها ونموها، وزيادة العمل وتوسيعه.

٤. انخفاض حجم رأس المال اللازم، لإنشاء المشروعات الصغيرة. الاعتماد على المواد الأولية، والمحلية، والذي بدوره يساهم في خفض التكلفة الإنتاجية، وتشغيل العديد من المنتجات. بدلاً من ركودها.

٥. ملاءمة أنماط الملكية، من حيث حجم رأس المال، وملاءمته لأصحاب هذه المشروعات، حيث إن تدني مستوى رأس المال يزيد إقبال من تدني مدخراتهم. وهذا يعنى تميزها بالمرونة، وقدرتها الفائقة على الانتشار والتكيف مع مختلف الظروف، مما يحقق التوازن في العملية التنموية.

٦. من سماتها وخصائصها السلبية الافتقار إلى هيكل إداري، حيث أنها تدار من شخص واحد، مسؤول إدارياً، وفنياً، ومالياً.

ثالثا: المعوقات التى تواجه المشروعات الصغيرة:[١]

يجب الوقوف علي المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومدي تفعيل القانون ١٥٢ لسنه ٢٠٢٠ بشأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة. والجدير بالذكر أن المعوقات التى تواجه المشروعات الصغيرة ترجع الى عوامل داخلية وعوامل خارجية، نشرحها فيما يلى:

(١): العوامل الداخليه:

ترجع هذه العوامل الى طبيعة المشروع الصغير ذاته وتتمثل فى:

١- **نقص القدرات والمهارات التنظيميه:** من خصائص المشروعات الصغيره بساطة الهيكل التنظيمى حيث تدار المشروعات بواسطة صاحبها مما يكون له

---

١ راجع فى ذلك:

عاصم عبد النبى: المشروعات الصغيرة وأثرها فى التنمية الاقتصادية مصر نموذجا، أكتوبر ٢٠١٧، متاح على شبكة الانترنت.

الهيئة العامة للاستعلامات: إنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ٢٥ أبريل ٢٠١٧، متاح على شبكة الانترنت.

البنك المركزى المصرى: المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، متاح على شبكة الانترنت.

أثر ايجابى فى سرعة اتخاذ القرار الا انه له أثر سلبى يتمثل فى أن قدرات وخبره أى شخص محدوده كما وان كثير من اصحاب المشروعات الصغيره ليست لديهم الخبره التنظيميه.

٢- **عدم اتباع القواعد المحاسبيه لتخطيط وإدارة النشاط:** وذلك يعتبر من أكثر صور عدم الكفاءه للمشروعات الصغيره فى الدول الاخذه فى النموويرجع ذلك الى تخلف حرفة المحاسبه فى كثير من الدول الاخذه فى النمو أو استخدامها فى اضيق الحدود.

٣- **نقص رأس المال اللازم لتمويل الاصول الثابته والمتداوله:** من ابرز العوائق بالنسبه للمشروعات الصغيره لأن ارتفاع الحد الادنى المطلوب من رأس المال لبدء النشاط بالنسبه لمدخرات اصحاب المشروع لايمكن من تدبير المبانى والملحقات اللازمه لبدء النشاط مع صعوبة الحصول على تمويل مصرفى لمشروع لم يبدأ العمل بعد.

وبإفتراض التغلب على العقبه السابقه فهناك الحاجه الى رأس المال المتداول لتمويل المخزون من المواد الخام وتطع الغيار لتنفيذ الطلبيات ويقدر حجم رأس المال العامل بنسبه تتراوح بين ٥٠ – ٧٠ % من هيكل الاصول فى معظم الصناعات الصغيره.

(٢): العوامل الخارجية:

ترجع هذه العوامل الى المناخ العام الذى من خلاله تمارس المشروعات الصغيرة انشطتها المختلفة وتتمثل فيما يلى:

١-السياسة الحكومية المتحيزة:

تعتبر المشروعات الصغيره فى حالة تخلف نسبى بالنسبه للمشروعات الكبيره ويظهر ذلك فى تحيز السياسات الحكوميه لصالح المشروعات الكبيره وضد المشروعات الاصغر حيث تحصل المشروعات الكبيره على المنافع

المباشره مثل الامتيازات الجمركيه، التدابير الحمائيه، كالتعريفات والحصص – بل أن ممارسات السياسات الحكوميه لاتحمى المشروعات الكبيره من المنافسه الأجنبية فحسب بل من منافسة المشروعات الصغيره ايضا، كما وان المشروعات الصغيره تواجه نفس اللوائح الحكومه والمطالب البيروقراطيه شأنها شأن المشروعات الكبيره.

٢- الدخول غير المتكافئ الى اسواق المواد الخام والإئتمان والمنتجات:

تواجه المشروعات الصغيره أيضا التحيز الحكومى لصالح المشروعات الاكبر عند تخصيص المواد الخام ومستلزمات الانتاج مما يعوقها عن الوفاء بالالتزامات التعاقديه، كما تواجه صعوبه عند طلبها للائتمان لأن مؤسسات الائتمان التجارى تعتبر الضمان الذى تقدمه المشروعات الصغيرة غير كاف، كما تطالب المشروعات الصغيرة بأسعارفائدة أعلى من المشروعات الكبيرة.

٣- عدم تكافؤ المنافسة مع الصناعات الكبيرة:

من أخطر الامور التى تواجه المشروعات الصغيرة الاستغلال الذى يقع عليها من التعامل مع المشروعات الكبيرة حيث تقدم المشروعات الصغيره السلع والخدمات للمشروعات الكبيره بأسعار رخيصة جداً مما يمكن الاخيرة من الحصول على أرباح عاليه.

٤- العقبات التسويقية:

يفشل المشروع الصغير فى ايجاد أسواق يستطيع من خلالها تصريف انتاجه، وذلك يعرضه لامحاله لاحتمالات التوقف المؤقت والنهائى أيضاً. ويرتبط ذلك بنقص الوعى التسويقى على مستوى المشروع الصغير من ناحيه، وعدم توافر المهارات القادرة على انجاز هذه المهمه الشاقه، من ناحيه أخرى أن عدم وجود صفه جماعيه ملائمه تحمل عن هذه المشروعات المهمه التسويقية قد تعرض المشروع الصغير الى تذبذب الانتاج من عام لآخر ومن موسم لآخر . كما أن كثرة القوانين وتعديلاتها وعدم الاستقرار السياسى وعدم

وجود مؤسسات تتولى التأمين ضد المخاطر التى تتعرض لها المشروعات الصغيرة من أكثر المشاكل التى تواجهها تلك المشروعات.

المطلب الثانى

دور الصناعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر فى التنميه المستدامة:[١]

أولا: قدرة الصناعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على انشاء روابط انتاجية وتجاريه:

يعتبر دور المنشآت الصناعيه الصغيرة فى دعم التنميه المستدامة دور تكميلى ويعتمد الى حد كبير على ايجاد روابط أنتاجية وتجاريه بين هذه المنشآت الصغيرة وبعضها، وبينها وبين المنشآت الكبيرة من جهه أخرى. وتخلق هذه الروابط القائمه بين المنشآت الصناعية الصغيرة والكبيرة روابك أمامية forward linkages وروابط خلفية backward linkages فى حاله قيام المشروعات الصغيرة باتمام عمليات تجميع وتشكيل وتشطيب السلع الصناعية النهائية. وتخلق هذه الروابط قوى دفع للامام فى حالة قيام المنشآت الصغيرة بتصنيع مستلزمات الانتاج أو الصناعات المغذية التى تحتاجها المنشآت الكبيرة.

تقوم الصناعات الصغيرة بدور هام وفعال في حل مشكلة البطالة، حيث أنها توفر الكثير من الأيدي العاملة. كما أنها تشكل ميداناً لتطوير المهارات الفنية،

---

١ راجع فى ذلك:

سرحان سليمان: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية الاقتصادية، مايو2016 ، متاح على شبكة الانترنت.

جيهان عبد السلام عباس: دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية فى مصر، فى: أعمال المؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة – جامعة طنطا، بعنوان " تمويل وإدارة مشروعات ريادة الأعمال وأثرها على التنمية الاقتصادية "

والإدارية، والتسويقية، والإنتاجية، وتفتح مجالاً أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي. ويمكن القول بأن الصناعات الصغيرة فى مصر يمكنها أن تسهم وبشكل فعال فى معالجه القصور فى تكوين هيكل الانتاج الصناعى، ويمكن أن تسهم فى دعم وعودة مناخ المنافسه والذى يعتبر أساس أى تقدم بالاضافه الى أنه يساعد فى حل مشاكل البطاله والتسويق والتصدير واشباع الطلب المحلى. وبالاضافه الى ذلك فان الصناعات الصغيرة تمتاز بالمرونة والسرعة فى الحركه والقدره السريعه على الاستجابه لتغييرات الاسواق.

وقد أثبتت الدراسات أن صناعات الاحذية والجلود والمنتجات الجلدية والاقمشة وبدرجه أقل الاجهزة الكهربائيه تعتبر بصفه عامه أكبر الصناعات حساسيه للزيادة والطلب عليها، ولما كانت هذه الصناعات هى نفسها الصناعات التى يمكن أن تساهم فيها الصناعات الصغيرة بقدر كبير وبدور فعال فانه يمكن زيادة الصادرات منها. وقد أثبتت المنتجات المصريه من الاحذيه والمنتجات الجلديه والاثاث والمنتجات الخشبية قدرة كبيرة على كسب ثقه المستهلكين فى الأسواق الأجنبية فى وقت من الاوقات، والفرصه مازالت سانحة أمامها لتستعيد دورها الرائد فى الصادرات وهذا يتطلب ضرورة تشجيعها ودعمها وتوفير المساعدات الفنيه والتنظيميه وأمدادها بالبيانات والمعلومات عن احتياجات الأسواق الخارجية والترويج لها ومساندتها بكل قوة للدخول فى أسواق جديدة.١

كذلك تساهم الصناعات الصغيرة فى خلق فئه من رجال الأعمال والمنظمين الذين يقودون عملية التنميه والتى تتوقف معدلات الاستثمار وفاعليته على كفاءتهم، فوجود مدخرات بحجم كبير ليس كافيا وذا فائده الا اذا

---

١ راجع فى ذلك:

حسين عبد المطلب الأسرج ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها فى التشغيل فى الدول العربية، لندن : مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية ، ٢٠١١.

استخدمت هذه المدخرات الاستخدام الامثل، وتكوين هذه الطبقه من المنظمين فى التخصصات وعند المستويات المختلفة يتوقف بدرجه كبيرة على قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة حيث أنه الرائد الرئيسى لها وهو نواه للنمو التدريجى لعدد كبير من المنظمات العملاقة.

ثانيا: تطوير التكنولوجيا والفنون الانتاجيه المحليه:

بالاضافه الى ماسبق فان دعم ومسانده الصناعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر وتشجيعها سوف يؤدى الى تطوير التكنولوجيا والفنون الانتاجيه المحليه وليده ظروف المجتمع والتى لم يثبت عجزها اقتصادياً، فليس كل أساليب الانتاج المتوارثة باليه يجب الاستغناء عنها بل أن الامر يتطلب دراستها وتحليلها للعمل على تطويرها لرفع كفاءتها وتكمن المشكلة فى كيفيه تعديل مزيج من العوامل المختلفة كالعامل المالى والعامل البشرى والعامل التكنولوجى لتقليل استخدام رأس المال والمواد الخام وخلق قوة عمل أكثر انتاجيه ومن ثم تطوير هذه الصناعات الصغيرة والمتوسطة ورفعها لمواقف تنافسيه . بالاضافه الى ما سبق فان هناك صعوبة بالغه لاختيار التكنولوجيا المناسبه طبقاً لظروف وملابسات الوضع فى مصر للاستفادة من أحدث صور التقدم الذى حققته العلوم المختلفة ومع كل هذا يمكن البدأ بالاساليب التقليديه السائده فى صناعاتنا الصغيرة والمتوسطه والعمل على تحديثها باستخدام آخر ما توصل اليه العلم أو عن طريق استخدام الاساليب الحديثة فى الدول المتقدمه مع تطويعها لتلائم ظروفنا أو بتحليل المشاكل التكنولوجيه مباشرة للوصول الى حلول جديدة من خلال مبادرات علميه جديدة.

ثالثا: واقع المشروعات الصغيرة فى مصر:

(١): عدد المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر:

تعد مصر من أكبر الدول العربية من حيث عدد وكثافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة فيها، اذ يبلغ عدد هذه المشروعات حوالي نحو ٣٩ ألف مشروع فى المتوسط ، ونحو نسبة ٨٥٪ من اجمالى ٤٥,٨ مليون مشروع.

حيث تلك المشروعات تصنف على أنها مشروعات متناهية الصغر ، بينما ١٤٪ منها مشروعات صغيرة ، ونحو ٢٪ فقط مشروعات متوسطة وفقا للاحصاءات عام ٢٠١٨ ، بينما كانت تلك النسب مختلفة فى السنوات السابقة اذ بلغت نسبة المشروعات متناهية الصغر نحو ٩٧٪ من اجمالى المشروعات العاملة ، يليها المشروعات الصغيرة بنسبة ٣٪ مع تراجع شديد للمشروعات المتوسطة والصغيرة بحد اقصي حجم مبيعات ٢٠ مليون جنيه، وكانت في السابق ١٠ مليون جنيه.

وفقا لوزارة التخطيط تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية بنحو ٨٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى وتغطى ٩٠٪ من التكوين الراسمالى، فيما تمثل المشروعات الصناعية الصغيرة ١٣٪ من قيمة الإنتاج الصناعى، وتبلغ نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى إجمالى الصادرات المصرية نحو ٤٪ فقط.

وبلغ عدد المنشآت للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ٣,٦ مليون منشأة بعدد مشتغلين ٩,٧ مليون مشتغل، بإجمالى أجور وصلت إلى ١١٩,٢ مليار جنيه بإنتاج بلغت قيمته ١,٢٣٧ ترليون جنيه، وحقق قيمة مضافة إجمالية بلغت ٨٠٤ مليار جنيه.

بلغت المشروعات متناهية الصغر حوالى ٣,٤ مليون منشأة وهو ما يمثل نحو ٩٤٪ من إجمالى المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، فيما بلغ عدد المشتغلين بها ٧,٧ مليون مشتغل يحصلون على إجمالى أجور ٦٧,٧ مليار جنيه وبلغ إجمالى إنتاج تلك المشروعات ٥٣٤,٩ مليار جنيه حققت قيمة مضافة بلغت ٤١١,٥ مليار جنيه.١

(٢): مصادر تمويل المشروعات الصغيرة في مصر:

قد يحتاج البعض إلى تمويل المشروعات الصغيرة، لأنه لا يملك المبلغ الكافي لعمل المشروع. وهناك بعض المؤسسات التي أتاحت للعديد من الأفراد، فرصة

١ أنظر فى ذلك: منصة هيئة الاستعلامات، متاح عبى شبكة الانترنت.

الحصول على قرض أو مبلغ من المال بضمان المشروع الذي يريد تنفيذه، مثل مبادرات البنك المركزي لتمويل المشروعات الصغيرة، وكذلك تقوم بعض البنوك التجارية بتقديم القروض القصيرة، والمتوسطة الأجل.

وهناك أيضا مؤسسات الإقراض المتخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة، وقد جاء إنشاء هذه المؤسسات كرد فعل، لامتناع بعض البنوك التجارية عن تمويل المشروعات الصغيرة. وهذه المؤسسات تقدم قروضاً طويلة الأجل.

المؤسسات والصناديق التمويلية للمشروعات الصغيرة عادة ما تكون تابعة للحكومة. حيث تقوم الحكومة بإنشاء هذه الصناديق لتشجيع المشروعات الصغيرة، والعمل على الحد من البطالة. أما الهيئات والصناديق التطوعية للتمويل والإشراف على المشروعات الصغيرة فانها تكون غالباً غير حكومية، وتهدف لتوفير الخدمات الاقتصادية لكافة شرائح المجتمع.

المطلب الثالث

تجارب بعض الدول فى مجال تدعيم المشروعات الصغيره:

ينبغى على السياسات الحكومية أن تستهدف تشجيع استخدام انتاج أكثر كثافه فى العمل فى المشروعات من كافه الاحجام بحيث يكون الأثر على عمليه خلق الوظائف أكثر وضوحاً. وعلى الحكومة أن تسعى لمساواة المشروعات الصغيرة بالكبيرة فى الامتيازات وذلك عند حصولهم على الائتمان والصرف الاجنبى. ومن المرغوب فيه اعطاء دفعة قوية للمشروعات الصغيرة كثيفة العمل التى توجه الجزء الأعظم من انتاجها للتصدير مثل تجربه النمور الكبرى فى آسيا.

ان تشجيع المشروعات الصغيرة يرتبط الى حد كبير بالتغلب على ما يواجة هذه المشروعات من عقبات داخلية وخارجية مع الاهتمام بالتدريب وتدعيم المؤسسات المتخصصة التى تتولى اقراض المشروعات الصغيره مع اعطاء مزيد

من الاهتمام ببرامج التأمين على الصادرات بالنسبه للمشروعات مما يساعد المنظم الصغير على تركيز جهده على عمليات التصنيع ورقابة الجوده.

وتعتبر مشكلة عدم توافر البيانات الدقيقة اللازمة لاتخاذ القرار هى مشكله تعانى منها الدول النامية بشكل عام، ولذلك ينبغى على الجهات المعنيه أن تتولى عمل دراسات عن اتجاهات الطلب فى السلع المختلفه وحجم الطاقات الانتاجيه المتاحه، بحيث يمكن للمستثمر أن يتعرف على الانشطه التى تعانى من التشبع وتلك التى مازالت فى حاجه للمزيد من الاستثمار الجديد.

وبصفه عامه هناك مجموعه من المقومات الاساسيه لاقامة ونجاح المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر من أهمها مايلى:

أ - تهيئة المناخ الملائم لنمو الصناعات الصغيره باتباع الآتى:

١ – انشاء هيئه مستقله لتنمية واقامة المشروعات الصغيره على غرار الهيئه التى انشأتها كوريا عام ١٩٧٩ ويمكن أن ينبثق عنها أو يتبع لها مجموعه من الاجهزه والجمعيات التى يتولى كل منها مسئولية نشاط معين أو فئه معينه من الأعمال وتكون مهمة هذه الهيئه تقديم الدعم المالى والفنى للمشروعات الصغيره أو ضمان هذه المشروعات لدى الجهات التى تقدم هذه المساعدات، كذلك تقوم بتقديم دراسات الجدوى الاقتصاديه المتعلقه بالمشروعات الصغيره أما بتكلفه رمزيه أو مجاناً والمساعده على اقامة المعارض وتسويق منتجاتها.

٢– تسهيل اجراءات التعامل مع الاجهزه الحكوميه مثل تسهيل اجراءات التعامل مع مصلحة الضرائب واستخراج التراخيص والاجهزه المسئوله عن المجتماعات الجديده، والحصول على بعض الاعفاءات الجمركيه والضريبيه لمده معينه.

٤- تشجيع المصانع الكبيره والشركات على التعاقد مع المصانع الصغرى بمنحهم مزايا معينه، وتشجيع المصانع الصغيره على الانتاج وذلك عن طريق تعاقد الجهاز الحكومى على شراء مستلزماته منها.

٥- اقامة مراكز التدريب لخلق العامل المتدرب الماهر.

ب - تشجيع الصناعات الصغيره على التصدير:

وذلك بمنح مزايا للمشروعات التى تقوم بالتصدير مثل طول فترة الاعفاءات الجمركيه والضرائبيه واعطائها اولويه فى التمويل، وتشجيع الصناعات الصغيره على اقامة المعارض بالخارج للتعرف على منتجاتها.

أعتمدت مجموعة الدول المعروفه حالياً بالدول الصناعيه المتقدمه على نموذج المنشآت الصناعيه الصغيره فى المراحل الاولى لنموها الاقتصادى فى القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين بل أن المعجزه اليابانيه التى تحققت فى اعقاب الحرب العالميه الثانيه وحتى الان اعتمدت بالدرجه الاولى على الدور المتميز للصناعات الصغيره فى بلوغ معدلات عاليه للنمو الاقتصادى عن طريق اقامة قاعده عريضه من الصناعات الصغيره المغذيه للصناعات الكبيره الحجم.

ومن هنا فان دراسة تجارب بعض الدول فى هذا المجال من شأنه أن يلقى الضوء على المعوقات التنظيميه والتمويليه التى تواجه عدد كبير من الصناعات الصغيره فى مصر. ونتناول فيما يلى عرض تجارب بعض الدول فى مجال تدعيم المشروعات الصغيره:

اولا: التجربه اليابانيه:

تعتبر التجربه اليابانيه فى مجال اقامة وتنمية الصناعات الصغيره نموذجاً يحتذى به بين كل الدول الراغبه فى تنمية اقتصادياتها القوميه من ناحية والتغلب على مشاكل البطاله باشكالها المختلفه من ناحيه اخرى، فلقد انتهجت الحكومه اليابانيه سياسة قوميه استهدفت توفير المساعدات الفنيه والتمويليه والاداريه

والتسويقيه للمشروعات الصغيره لوضعها فى مجمع عنقودى يربط بين المصلحه العامه للدوله والمصلحه الخاصه لكافة المشروعات الصغيره من خلال اقامة شبكه من الخدمات المتبادله بين جميع هذه المشروعات.

وقد اعتمدت سياسة الحكومه اليابانيه على أربع محاور رئيسيه هى:

١- التحديث وبناء هياكل تنظيميه للمشروعات الصغيره بحيث تشجع على ضم الصناعات الصغيره التى تعمل فى مجال تنافسى فى نفس الصناعه ولهذا شجعت الحكومه اقامة المجمعات الصناعيه والخدميه التعاونيه وذلك لادارة المصانع المشتركه والمحلات والخدمات وكذلك القيام بالتدريب والابحاث المتطوره لهذه الصناعات.

٢- تسهيل الحصول على التمويل اللازم من خلال انشاء العديد من مؤسسات التمويل الخاصه بالمشروعات الصغيره وكذلك توسيع قاعدة الملاك وذلك خلال نظام ضريبى مختلف عن المشروعات الكبيره.

٣- تأسيس برنامج بمقتضاه يمكن أن تحصل المشروعات الصغيره على نفس المميزات والشروط التعاقديه المنوحه للقطاع العام والحكومى.

٤- استعداد الحكومه للتكيف مع الاوضاع المتغيره والتى قد تؤدى الى تعثر أو افلاس المنشآت صغيرة الحجم مثل الارتفاع فى سعر الين أو ضعف الاداره خلال فترات النمو المختلفه.

وقد بلغت عناية الحكومه اليابانيه بالمشروعات الصغيره انها تعاون المشروعات المتعثره خوفاً من الافلاس – لهذا فان المشروع المتعثر الذى لايستطيع تحصيل قيمة مبيعاته أو ديونه فى الوقت المناسب يستطيع أن يحصل على قرض بدون فائده وبدون ضمان يسترد خلال سنوات مع اعطاء ٦ اشهر مهله قبل أن يبدأ السداد مع اعتبار هذه الاقساط جزء من النفقات.

ثانيا: التجربه الكوريه:

كان اقتصاد كوريا الجنوبيه قبل نهضتها الاقتصاديه يتسم بمجموعه من الخصائص التى تصور فى مجموعها مايعانى منه هذا الاقتصاد من تخلف وركود ومن أهمها:

١- اعتماد الاقتصاد الكورى على سلعه تصديريه واحده هى الارز.

٢- ندرة الموارد الاقتصاديه وضيق المساحه القابله للزراعه مقارنه بحجم السكان.

٣- انخفاض مستوى الدخل القومى ونصيب الفرد منه.

٤- الهجره المستمره من الريف الى الحضر ومن ثم وجود كثافه سكانيه عاليه.

ومن هنا وضعت الحكومه الكوريه فى حينه مجموعه من الخطط الاقتصاديه بدأتها بخطة التنميه الاقتصاديه الاولى (١٩٦٢ - ١٩٦٦). وقد استهدفت هذه الخطط جميعاً احداث تغيير جذرى فى هيكل الاقتصاد القومى بالشكل الذى يغير من مجموعة الخصائص السالفة الذكر وتحقيق معدلات طموحه للنمو ترفع من مستوى الدخل القومى ونصيب الفرد، وكذا تخلق قاعده انتاجيه متنوعه موجهه للتصدير.

وقد حققت التجربه الكوريه نجاحاً كبيراً فى الربع الثالث من القرن العشرين حيث تضاعف اجمالى الناتج القومى ليقترب من الثلاثين ضعفاً، ووصل نصيب الفرد الى نحو ٨٢٦٠ دولار عام ١٩٨٤ وكان احد اسباب هذا النجاح الكبير تمكنهم من خلق صناعه وطنيه معتمده على المنشآت الصغيره من ناحيه، وموجهه الى التصدير من ناحيه اخرى. ومن هنا لم يكن غريباً أن يصل معدل نمو الصادرات سنوياً الى ٤٠٪ خلال الربع الثالث من القرن العشرين وبلغت صادرات بعض المنشآت الصناعيه نحو ٩٠٪ من انتاجها.

وكان اهم مايميز خطط التنميه الكوريه فى مطلع الستينيات هو ارتباطها بتنمية الصناعات الصغيره والمتوسطه، لذلك نجد أن الحكومه الكوريه وضعت اطاراً تنظيمياً مرتبطاً بتنمية الصناعات الصغيره نوجز اركانه فيما يلى:

١- انشاء بنك متخصص للصناعات الصغيره والمتوسطه فى اول اغسطس ١٩٦١ يهدف الى دعم الانشطه الاقتصاديه للمنشآت الصغيره والمتوسطه، واتبع هذا البنك اسلوب تقديم القروض والتسهيلات الائتمانيه بالعملات االمحليه والاجنبيه وقبول الودائع والمشاركه فى رؤوس اموال المشروعات وعمليات النقد المحلى والاجنبى وتقديم الخدمات الاستشاريه فى الأعمال الاداريه والفنيه كمنهاج لتنفيذ رسالته فى تنمية الصناعات الصغيره فى كوريا الجنوبيه.

٢- اقامة هيئه لتدعيم الصناعات الصغيره والمتوسطه لمساعدة الحكومه الكوريه فى وضع السياسات الاقتصاديه المرتبطه بتنمية الصناعات الصغيره والمتوسطه ولقد ارتكزت هذه السياسات على مجموعه من المحاور نوجز اهمها فيما يلى:

١- تحديث وسائل الانتاج، وتقوية الانشطه التعاونيه بين الصناعات الصغيره والمتوسطه.

٢- انشاء المدن الصناعيه للصناعات الصغيره واقامة العديد من المجمعات الصناعيه بها، مع تنمية الصناعات البيئيه.

٣- تقديم الخدمات الاستشاريه الفنيه والاداريه.

٤- توجيه الصناعات الصغيره والمتوسطه الى التصدير.

وبجانب هذا الاطار التنظيمى الخاص برسم السياسات المرتبطه بتنمية الصناعات الصغيره والمتوسطه واتخاذ الوسائل والتدابير اللازمه لتشجيعها انتهجت الحكومه الكوريه سياسة اقتصاديه كليه تهدف الى دفع عجلة التنميه الاقتصاديه المعتمده على هذا الحجم من الصناعات بخطوات وثابه الى الامام.

ثالثا: التجربه الهنديه:

يشكل تشجيع وتنمية الصناعات الصغيره حجر الزاويه فى السياسه الصناعيه القوميه فى الهند، وترجع هذه الاهميه الارتكازيه للصناعات الصغيره

الى رغبة الحكومه المركزيه فى تشجيعها كأحد الوسائل الفعاله لمواجهة مشاكل البطاله والفقر التى يعانى منها الغالبيه العظمى للشعب الهندى. فهذه الصناعات تعتبر بطبيعتها مدخره لرأس المال وموظفه لاعداد كبيره من العمال ومن هنا فانه من الامور الطبيعيه أن تحتل الصناعات الصغيره مكاناً بارزاً فى الاقتصاد الهندى فطبقا للخطه الخمسيه السابقه (١٩٨٥ – ١٩٩٠) فى الهند تقدم الصناعات الصغيره اكبر عدد ممكن من فرص العماله بعد قطاع الزراعه مباشرة. ففى عام ١٩٩٥/٩٤ بلغ مقدار مساهمة الصناعات الصغيره فى خلق فرص العمل لنحو ٣٨.٤ مليون شخص وشكلت بذلك ٨٠٪ من اجمالى قوة العمل فى القطاع الصناعى وفى نفس السنه أيضا بلغت نسبة الانتاج الصناعى الذى تم توليده عن طريق الصناعات الصغيره ٥٠٪ من اجمالى الانتاج الصناعى، ٣٣٪ من اجمالى الصادرات الهنديه.

وتعتمد التجربه الهنديه فى مجال تنمية الصناعات الصغيره على عدد من الركائز الرئيسيه التى يمكن تلخيصها فيما يلى: –

١– انشاء الجهاز القومى للصناعات الصغيره ليتولى اعداد وتنفيذ السياسه القوميه فى مجال تعظيم دور الصناعات الصغيره فى الأقتصاد القومى الهندى بهدف تقليل الفوارق بين الولايات الاقاليم الاقتصاديه فى الهند بالاضافه الى خلق فرص عماله جديده وسريعه فى التجمعات السكانيه التى تثق من وجود مشاكل بطاله حاده فيها.

٢– وضع نظام للاعفاءات الضريبيه على انشطه الصناعات الصغيره يتدرج عكسياً مع قيمة رأس المال المستثمر بحيث تصبح نسبه الاعفاء الضريبى للمشروعات الصغيره التى يصل رأسمالها لأقل من ٠.٧٥ مليون روبيه هنديه ما مقداره ١٠٠٪ ثم تقل نسبة الاعفاء الضريبى تدريجياً مع الزياده التدريجيه فى رأس مال المشروع الصغير ليصبح ٧٥٪ اذا كان رأس المال يتراوح بين ٠.٧٥، ١.٥ مليون روبيه، ٥٠٪ اذا كان رأس المال يتراوح بين ١.٥، ٢.٥ مليون روبيه وهكذا.

٣- الاخذ بنظام تمويلى يشجع المشروعات الصغيره ويتولى تقديم الخدمات التمويليه لها كافة البنوك التجاريه وبنك الهند للتنميه الصناعيه والبنوك التعاونيه والبنوك الاقليميه واجهزة الولايات للتمويل والجهاز القومى للصناعات الصغيره.

٤- خللق نوع من التكامل بين الصناعات الكبيره والصغيره حيث تم الزام الاولى بتقديم كافة المعلومات المتاحه للثانيه تماماً كما حدث فى المملكه المتحده.

رابعا: التجربه الدانمركيه:

تلعب الصناعات الصغيرة دورا هاما فى حيوية وتنافسية الاقتصاد القومى فى الدول الاسكندنافية بصفة عامة والدانمارك بصفة خاصة.١ وتدعم حكومة الدانمارك انشاء وتطوير الصناعات المتوسطة كما يلى:

١. منح قروض وتسهيلات ائتمانية بفائدة مخفضة للمشروعات الصغيرة التى تلتزم بمعايير حماية البيئة من النلوث.
٢. اجراء الدراسات التسويقية لمنتجات الصناعات الصغيرة.
٣. اقامة المعارض الخارجية لتشجيع صادرات المشروعات الصغيرة.
٤. تدعيم نظام التعاون الانتاجى فى القطاعات الاقتصادية المختلفة.

---

١ لعل السينما المصرية كانت سباقة فى عرض التجربة الدانماركية فى مجال الثقافة الجنسية، وقدمها الفنان عادل امام فى قالب كوميدى، يعرى أحد التابوهات الثلاثة فى أذهان الشباب المصرى: الجنس والدين والسياسة. غير أن الثقافة الجنسية لها تحليل اقتصادى أيضا، فنجد عالم النفس الألمانى رودولف شتاينر R. Steiner قد استقل عن سيجموند فرويد S. Freud فى طريقة العلاج النفسى بابتكار نظرية الطاقة الحيوية Bioenergetic ، حيث يرى أن الليبيدو أو الطاقة الجنسية فى مفهوم فرويد أحد مكونات الطاقة الحيوية وأن الانسياب الصحى للطاقة الحيوية بالتمرينات والعلاج النفسى تصل بالانسان الى التوازن النفسى. ورصيد الطاقة الحيوية يشبة فائض أو عجز الميزانية، وتتمثل مصادر الايرادات فى أشكال الطاقة الحيوية التى يجرى كبتها منذ الطفولة، وجانب الانفاق فى الميزانية يقابله التصريف الصحى للطاقة الحيوية. خلاصة القول أن الجنس والاقتصاد وجهين لعملة صعبة فى عصر العولمة، وفى رأينا يمكن تطبيق التجربة الدانماركية فى شقيها، فلاضرر ولاضرار.

المبحث الثالث

التجربة المصرية فى تشجيع الصناعات الصغيرة وعلاج مشكلة البطالة:

بذلت مجهودات حميدة فى العقود الماضية تبعا لنيات صادقة لعلاج مشكلة البطالة فى مصر، لكن النتائج الهزيلة تجعلنا نعتقد أن قضية البطالة لاتأتى فى مقدمة استراتيجية قومية لمواجهة البطالة، التى تعتبر فى رأينا من أخطر وأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التى تهدد باضطرابات سياسية واجتماعية اذا لم نقف ازاءها بجدية وحزم واعتبارها القضية القومية الأولى.

ونستعرض فيما يلى التجربة المصرية فى تشجيع الصناعات الصغيرة وعلاج مشكلة البطالة، ونركز على امكانيات انشاء وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر ودور الجهاز المصرفى والصندوق الاجتماعى للتنمية فى تشجيع المشروعات الصغيرة والتخفيف من مشكلة البطالة، ودور شركة ضمان مخاطر الائتمان فى دعم المشروعات الصغيره.

المطلب الأول

تشجيع انشاء وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر

أولا: جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

لعل صدور قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم ١٥٢ لعام ٢٠٢٠ يمكن أن يحدث تطويرا حقيقيا وتنمية لتلك المشروعات. ويعبر عن رؤية الدولة لدعم أصحاب المشروعات الصغيرة، خاصة من الشباب والخريجين، حيث شمل القانون حزمات متنوعة من الحوافز والخدمات والامتيازات توفر ضمانات نجاح للمشروعات الجديدة وتعزز من استمرارية المشروعات القائمة، وتسهل خروج المشروعات العاملة في القطاع غير

الرسمي للنور، وتدفع المشروعات الصغيرة للتوسع والنمو وتعزيز الإنتاجية وتعظيم الربحية وفتح آفاق تسويقية كبيرة في الداخل والخارج.

ومهمة جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة التعريف بالتيسيرات والخدمات الجديدة التي يقدمها قانون تنمية المشروعات رقم ١٥٢ لعام ٢٠٢٠. وفيما يلى بعض أنشطته التنموية:

(١): تقديم الخدمات التمويلية:

يطرح جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مجموعة متنوعة من الحزم التمويلية الميسرة لعملائه لمساعدتهم في إقامة مشروعات صغيرة جديدة أو التوسع في مشروعات أخرى قائمة وتطوير نشاطها. ويمكن للعملاء الاستفادة من تلك الحزم التمويلية سواء عبر الاقتراض من الجهاز مباشرة أو من خلال التقدم إلى البنوك والجهات الوسيطة التى يتعامل معها وذلك في مقابل تسهيلات ومزايا عديدة وطرق سداد مرنة تناسب كل مشروع.

تعمل نظم تمويل الإقراض المباشر من خلال مكاتب الجهاز الإقليمية المنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية، ويتم الإقراض عبر البنوك العاملة مع الجهاز، وهى كالآتي: بنك التعمير والاسكان، البنك الأهلي المصري، بنك الشركة المصرفية العربية الدولية، بنك التنمية الصناعية والعمال المصري، بنك البركة، المصرف المتحد، وبنك عودة. ويمكن الحصول على القرض بحد أقصى ٥٠٠ مليون جنيه للمشروع الواحد.

(٢): تقديم الخدمات غير المالية:

يقوم الجهاز بالتنسيق والتعاون مع مختلف الجهات المعنية في الدولة بالتوسع في تقديم الخدمات غير المالية لقطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، كخدمات إنشاء المشروع وإصدار التراخيص اللازمة، حيث تم إصدار نحو ٢١٦ ألف رخصة نهائية ومؤقتة للمشروعات الجديدة و٥٧ ألف بطاقة ضريبية بالإضافة إلى تفعيل المزايا بقانون تنمية المشروعات ١٥٢ الصادر في ٢٠٢٠

وإصدار ٥٦ ألف شهادة تصنيف ومزايا للمشروعات وتسجيل ١٩ ألف مشروع في المشتريات الحكومية بإجمالي مناقصات تجاوزت المليار جنيه، كما تم تدريب ٥١ ألف متدرب ومتدربة في إطار أنشطة الجهاز الهادفة إلى تأهيل الشباب والخريجين لسوق العمل ورفع مهاراتهم في التشغيل الذاتي و ادارة المشروعات الصغيرة، وكذلك تم تنظيم ما يزيد عن ١٠٠٠ معرض لتعزيز الفرص التسويقية لأصحاب المشروعات وتخطت المبيعات والتعاقدات في تلك المعارض نصف مليار جنيه.

(٣): تشجيع الشباب على اقامة المشروعات وتمكين المرأة اقتصاديا:

جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعمل في إطار منظومة متكاملة بالتعاون مع مختلف الوزارات والهيئات والمحافظات والجهات ذات الصلة لتهيئة مناخ تشريعي محفز وبيئة مشجعة للشباب على الاستثمار وإقامة المشروعات وكذلك لتمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا ورفع جودة الحياة في المناطق الأكثر احتياجا فضلا عن خلق وتوفير فرص عمل لائقة ومستدامة لمئات الآلاف من الشباب.

يقوم الجهاز بالتوسع في ضخ التمويلات لقطاع المشروعات الصغيرة والعمل على تيسير إتاحة التمويلات للعملاء والمستفيدين، حيث بلغت ٤٠ مليار جنيه خلال الفترة من بداية يوليو ٢٠١٤ وحتى نهاية مارس ٢٠٢٢. وتم تقديم تمويل لمحافظة الاسكندرية بلغ ١٥١٤ مليون جنيه منها قروض بلغت ١٤٣٨ مليون جنيه مولت حوالي ٤٢ ألف مشروع صغير ومتناهي الصغر أتاحت ما يقرب من ٨٥ ألف فرصة عمل، بينما بلغت التعاقدات الخاصة بالمنح حوالى ٧٦ مليون جنيه وجهت لمشروعات البنية الأساسية والتنمية المجتمعية والتدريب.

(٤): الاهتمام بالقرى الأكثر احتياجا:

يحرص الجهاز على تهيئة بيئة أفضل للمواطنين بالقرى الأكثر احتياجا؛ حيث تم ضخ تمويلات في مجال البنية الأساسية والتنمية المجتمعية بما يقارب ٣

مليار جنيه بما ينعكس إيجابا على بيئة الأعمال ويوفر بيئة مناسبة للتوسع في إقامة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بتلك المناطق التي استفادت من هذا التطوير في بنيتها الأساسية.

ثانيا: تسويق منتجات وخدمات المشروعات الصغيرة الكترونيا:

تتيح منصة المشروعات الصغيرة فى الانترنت تسويق منتجات وخدمات المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والمساعدة في تسويق المنتجات المصرية ذات الجودة العالية بكافة القطاعات ، وتقديم خدمات الكترونية بين أصحاب المشروعات في اطار خدمة التكامل بين المشروعات B2B. وتتيح هذه الخدمة المجانية تسجيل المشروعات ورفع المنتجات لإتاحة الفرصة للمشروع لعرض منتجاته أو خدماته الكترونيا ، حيث تساعد المنصة أصحاب المشروعات في انشاء حساب على المنصة وصفحة للمشروع مع اتاحة إمكانية عرض المنتجات والخدمات وكافة البيانات المتعلقة بوصف وطبيعة وسعر المنتج ، كما تتيح المنصة آلية الكترونية للتواصل بين المشروعات

ثالثا: مبادرة رواد النيل:

وهي مبادرة قومية يرعاها ويمولها البنك المركزي المصري وتنفذ من خلال جامعة النيل الأهلية، وتهدف إلى تعزيز النظام البيئي لرواد الأعمال في مصر من خلال خدمات وبرامج مختلفة، ومن خلال العمل بشكل وثيق مع مختلف البنوك والوزارات والهيئات الحكومية والمنظمات الدولية لتهيئة بيئة داعمة، وبناء ثقافة ريادة الأعمال. والغرض الرئيسي للمبادرة يتمثل في زيادة عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم المشروعات القائمة. وتشجيع خلق فرص العمل وخفض معدلات البطالة، وفتح أسواق جديدة لمنتجاتها.

مراكز خدمات تطوير الأعمال **Business Development Services (BDS)** هي أحد ركائز مبادرة رواد النيل ، مهمتها الرئيسية دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال وتزويدهم بخدمات غير مالية لتحسين بيئة

عملها، وتمكين الشباب من إقامة مشروعات خاصة ، وتثقيفهم ماليا ومصرفيا ، والوصول إلى مؤسسات التمويل المصرفية وغير المصرفية لتلبية احتياجات تمويل مشروعاتهم.

تقدم خدمات مراكز تطوير الأعمال الإجابة العملية عن أسئلة كثيرا ما تدور في اذهان كل من يفكر في عمل مشروع خاص يحقق الحلم في دخول عالم الأعمال ويحقق الدخل المناسب والاستدامة والنجاح الحالي والمستقبلي. وتقديم خدمت استشارية بشأن التمويل وادارة الانتاج والتسويق ودعم الدولة للمشروعات الصغيرة.

رابعا: انشاء مجمعات للصناعات الصغيرة والمتوسطة:

الهدف من انشاء مجمعات للصناعات الصغيرة والمتوسطة، خلق جيل جديد من صغار المستثمرين، وتحقيق نوع من التكامل بينهم وبين أصحاب المصانع الكبيرة، حيث تتولى هذه المجمعات إنتاج القطع الصغيرة التي تدخل في الصناعات الكبيرة، وتوجد فرصة كبيرة للشباب للاستفادة من التسهيلات التي تقدمها الدولة لهم، والتي تتمثل في تقديم أراضى مرفقة، بالإضافة إلى إنشاء مراكز متخصصة للتدريب، ونقل المعرفة، وتقديم الدعم الفني لتطوير الصناعات داخل المجمع ، مما يساعد على تعزيز التنافسية القائمة على التنوع والابتكار.

وعلى سبيل المثال انشاء مجمعات للصناعات الصغيرة والمتوسطة بمدينة العاشر من رمضان. وهذا

المشروع تنفذه هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، ويعتبر من أكبر المجمعات الصناعية، ويتضمن تشييد ٣٨٤ ورشة صناعية بإجمالى مساحة تصل إلى ٤٥٤ ألف م٢ مقسمة على ثلاثة مجمعات صناعية، تضاف لما تمتلكه المدينة من ١٣ مجمعا صناعيا صغيرا للمشروعات التكميلية.

المطلب الثانى

دور الجهاز المصرفى والصندوق الاجتماعى للتنمية:

أولا: دور الجهاز المصرفى:

بالرغم من الهيمنة الكاملة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والورش الحرفية فى الاقتصاد المصرى بنحو ٩٨٪، فان قروض البنوك التجارية لهذه المشروعات تمثل نسبة ضئيلة نسبياً من اجمالى الاقراض. وتشير التقديرات الى أن حجم هذا النوع من الاقراض الذى تقدمه البنوك الى المشروعات الصغيرة والمتوسطة يتراوح بين ٥٪، ٦٪ من اجمالى الاقراض.

وتقريبا كل الاقراض الموجه الى الصناعات الحرفية الصغيرة تقريباً، والذى مصدره البنوك التجارية يكون مدفوعاً بمبادرات سياسية، وتأتى قوته الدافعة المبدئية من "الصندوق الاجتماعى للتنمية"، الذى يمثل مبادرة الحكومة فى هذا الصدد.

ويؤدى سعر الفائدة الذى يقوم الصندوق الاجتماعى للتنمية، وهو يقل عن سعر الفائدة السوقى، بالاقراض على اساسه للمشروعات الحرفية وصغار المقترضين الى إعاقة عملية المشاركة الواسعة من جانب البنوك التجارية فى إقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. والبنوك غالبا ماتخسر فى عمليات إقراض هذه المشروعات بسبب ارتفاع معدلات فقدان هذه القروض، والنفقات التى ترتفع عن النفقات العادية والتى تصاحب هذا النوع من الاقراض. وباستثناء البنك الوطنى للتنمية، تتهرب المصارف من إقراض المشروعات الصغيرة والورش الحرفية بسبب ارتفاع التكلفة والمخاطرة. يضاف الى ذلك، أن المصارف التجارية فى مصر، مثلها فى ذلك مثل معظم دول العالم، ليس لديها الفهم الكافى لآليات اقراض مثل هذه المشروعات، وكيفية العمل على انجاحه. وقد اظهرت الدراسة عدم وجود أى بنك لديه سياسات، وإجراءات، وافراد،

ونظم، وتدريب وفلسفة، من اجل النجاح فى اقراض المشروعات الصغيرة والورش الحرفية. ويتسق هذا الامر مع ما هو موجود فى كل مكان بالعالم.

وسياسات الضمانات المصرفية، تتفاوت بشكل كبير فيما بين المصارف الداخلة فى عينة الدراسة، من حيث متطلباتها التى تتراوح بين ١١٠٪، ٢٠٠٪ من قيمة القرض. وتشتمل هذه الضمانات على العقارات، البضائع، الحسابات المقبولة، اوراق مالية قابلة للتداول، أرصدة نقدية، معدات، عقود التنازل، والضمانات المصرفية والشخصية. وجميع المصارف التى تم تناولها فى العينة قامت بتقديم قروض بدون ضمانات.

وعلى حين لا تعتقد بعض المصارف أن سياسات الضمانات التى تقدم على اساسها القروض ليست قاسية بالنسبة لصغار المقترضين، فقد اوضحت معظم المصارف انه كلما كان حجم المقترض صغيراً، كلما صعب عليه تقديم الضمانات الضرورية، ويرجع ذلك الى عدم ملكيته إياها، أوبسبب الارتفاع الكبير فى تكلفة التسجيل.

إن وجود برامج خاصة لاقراض المشروعات الحرفية والصغيرة داخل المصارف يبدو أمراً قابلا للتطبيق. فنجد أن بنك مصر والبنك الأهلى والبنك الوطنى للتنمية على سبيل المثال قاموا بالتوسع فى برنامج إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل سريع، وحققوا الربحية فى فترة زمنية قصيرة. وقد تحقق هذا الأمر عن طريق القيام بعمليات تتسم بكفاءة مرتفعة، والتحكم فى خسائر القروض، والمتابعة الوثيقة لنسب الاداء، ومعدل فائدة فعلى مرتفع. وقد استطاع البرنامج الوصول الى عدد كبير من المقترضين، وحقق درجة معقولة من النجاح بشكل يبرر تنفيذه من خلال شبكة فروع هذه البنوك، المنتشرة فى أنحاء الجمهورية.

ثانيا: دور الصندوق الاجتماعى للتنمية:

الصندوق الاجتماعى للتنمية هو صندوق قومى انشئ بالقرار الجمهورى رقم ٤٠ لعام ١٩٩١ ويهدف الى توفير فرص عمل والمساهمة فى حل مشكلة

البطالة والتعامل مع الاثار الجانبية لبرنامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى وتخفيف وطأة الاصلاح الاقتصادى عن كاهل محدودى الدخل .

وقد قام الصندوق ببرنامج طموح يسمى برنامج تنمية المشروعات الصغيرة، ويهدف هذا البرنامج الى مايلى:

١- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى اقامة المشروعات الصغيرة وتطوير القائم منها ورفع قدرتها على استيعاب المزيد من العمالة .

٢- تقديم التسهيلات الائتمانيه اللازمة لاقامه وتطوير المشروعات الصغيرة.

٣- تقديم المعونه الفنيه اللازمه وتعميق الوعى ونشر الاهتمام بالاستثمار الفردى والخاص.

٤- التدريب واعادة التدريب للخريجين والعماله العاطله لمقابله احتياجات القطاع الخاص من العماله الماهرة.

كما قام الصندوق بإعطاء قروض لبعض البنوك بهدف دعم الصناعات الصغيرة، منها منح قرض للبنك الأهلي المصري بمبلغ ٥٠ مليون جنيه لتنميه الصناعات الصغيرة، ومنح قرض لبنك التنميه الصناعية بمبلغ ٢٠ مليون جنيه لتنميه الصناعات الصغيرة بمدينه الحرفيين بمدينه السلام بالاضافه لمنحه لا ترد قيمتها ٦٥٠ ألف جنيه لتغطيه الدراسات ونفقات التدريب والمعونه الفنيه وانشاء معمل للقياسات ومراقبه الجودة، ومنح تسهيل ائتمانى لبنك مصر قيمته ١٠٢ مليون جنيه، منه ٥٠ مليون جنيه لتمويل الصناعات الصغيرة بمنطقة القاهرة الكبرى وجميع محافظات الجمهورية وتسهيل آخر قيمته ٢٨ مليون جنيه لمدينه السادات، ٢٤ مليون جنيه لمدينه الاسكندرية .

المطلب الثالث

شركة ضمان مخاطر الائتمان ودورها فى دعم المشروعات الصغيره

حيث تقوم بضمان المشروعات الغير تجاريه " التى تقوم بأى نشاط يحمل قيمه مضافه وكذا المشروعات الخدميه ". بالإضافة إلى ذلك يساعد وجود ضمان الشركه البنوك على تمويل المشروعات وذلك لتوافر الضمان وبالتالى توفير ٥٠٪ من القرض عند تعثر العميل.

وقد تم ضمان قروض موزعه على جميع القطاعات الاقتصاديه والمحافظات، وتكوين خبره جيده فى التعامل مع المشروعات الصغيره وتدريب البنوك عليها.

أولا: الانشطه التى تضمنها الشركه:

تقوم الشركه بضمان ٥٠٪ من الائتمان المصرفى للمشروعات الصغيره فى كافة الانشطه الاقتصاديه – ماعدا النشاط التجارى – وتشمل هذه الانشطه على سبيل المثال مجالات الصناعه والزراعه واستصلاح الاراضى والامن الغذائى والسياحه والنقل والمقاولات والخدمات الزراعيه والصناعيه والمشروعات الخدميه والتعليم والمطابع ..... الخ.

ثانيا: مجالات استخدام القروض والتسهيلات:

تمويل أصول ثابته أو تمويل رأس المال العامل ولايوجد أى قيد على الشراء من دول معينه، ويمكن الشراء من السوق المحلى. والحد الادنى لضمان القروض والتسهيلات الائتمانيه الممنوحه من البنوك للمنشأه الواحده ١٠ الاف جنيه وبحد اقصى ٧٠٠ الف جنيه – مما يعنى أن المشروع أو المنشأه الصغيره يمكنها الاقتراض من البنوك فى حدود ٢٠ الف جنيه الى ١.٤ مليون جنيه مصرى وعلى الرغم من حداثة عهد الشركه " انشئت طبقا للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ "فى مصر الا انها تمكنت من االمساهمه بشكل فعال فى

تشجيع االمشروعات الصغيره التى تزايد الاهتمام الرسمى بها فى السنوات الاخيره باعتبارها اهم مفاتيح التنميه فى مصر.

وقد نجحت الشركه فى أن تكون بمثابة حلقه الوصل بين اصحاب هذه المشروعات وبين البنوك المقرضه التى كانت عاده تحجم فى توفير التمويل اللازم لهم بسبب عدم قدرتهم على توفير الضمانات اللازمه.

كما أن الشركه ساهمت منذ انشائها وحتى ١٩٩٥/٨/٣١ فى توفير تسهيلات ائتمانيه من البنوك للمشروعات الصغيره والمتوسطه تجاوزت ٤١٢ مليون جنيه قامت الشركه بضمان ٥٠٪ من قيمتها وقد استفادت من هذه التسهيلات العديد من االمشروعات الصغيره فى مجالات الصناعه والمقاولات والزراعه والسياحه والامن الغذائى والخدمات والبناء والتشييد والتعليم ويتوقع أن يشهد نشاط الشركه نمواً ملحوظاً فى نهاية الهام الحالى مع زيادة عدد البنوك المشاركه فى نظام الضمانات الذى توفره الشركه للبنوك للقروض الممنوحه منها للمشروعات الصغيره.

وقد سعت الشركه الى التعاون مع الصندوق الاجتماعى للتنميه باعتباره معنياً برعاية ودعم المشروعات الصغيره وهو نفسى الهدف الذى تسعى اليه الشركه.

بالاضافه الى دور البنوك والصندوق الاجتماعى للتنميه فى دعم الصناعات الصغيره هناك بعض القروض والمنح التى حصلت عليها مصر لتمويل الصناعات الصغيره فنجد مثلاً أن المانيا قدمت لمصر قروضا ميسرة موجهه لبنك التنميه الصناعيه والقطاع الخاص الصناعى والصندوق الاجتماعى ومنحا لا ترد موجهه للصندوق الاجتماعى للتنميه والقطاع االخاص الصناعى.

خاتمة

قمنا فى هذا البحث بتحليل ودراسة دور الصناعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر فى علاج مشكلة البطالة فى مصر. وقد شرحنا مفاهيم أساسية حول مشكلات السكان والبطالة فى مصر، مثل تصنيف العمالة وقياس البطالة، وأنواع البطالة، ودرسنا أسباب وآثار مشكلة البطالة فى مصر.

وألقينا الضوء على دور الصناعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر فى علاج مشكلة البطالة، فشرحنا مفهوم الصناعات الصغيرة وخصائصها، ودور هذه الصناعات فى التنميه المستدامة، كما عرضنا لتجارب بعض الدول فى مجال تدعيم المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.

كما قمنا بدراسة ونقد التجربة المصرية فى تشجيع الصناعات الصغيرة وعلاج مشكلة البطالة، فعرضنا لبعض جهود الدولة فى تشجيع انشاء وتطوير الصناعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، ودور الجهاز المصرفى والصندوق الاجتماعى للتنمية وشركة ضمان مخاطر الائتمان فى دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.

وفى ختام الكلمة الختامية لهذه الدراسة الموجزة ندعو الله العلى القدير أن تكون علما ينتفع به لكل ذى عقل ولسان، وألا يذهب مجهودنا سدى، وألا يدرج البحث فى أدراج البروقراطيية المصرية لتطعم بها الفئران الحكومية فتزيد حجما يزيد معه تفاقم مشكلة البطالة، المقنعة والصريحة، ونضطر الى كتابة فصل جديد فى هذه الدراما أو الكوميديا الاقتصادية الاجتماعية.

ويبقى لنا استخلاص بعض نتائج البحث، وصياغتها فى شكل توصيات قد تفيد فى دق أجراس التنمية المستدامة، التى تعلن أهمية الصناعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.

ولاأعلم لمن تدق الأجراس كما فعل الروائى الأمريكى هيمنجواى.

توصيات الدراسة

١. التوصية بدعم التعليم الريادى فى مجالات الصناعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، من أجل خلق أجيال مؤهلة من رواد الأعمال، ولديهم القدرة علي المنافسة.

٢. التوصية بتصميم برامج تعليمية للتعليم الفنى، وخاصة مدارس الصنايع، تستهدف إكساب الطالب المهارات الريادية، والمعارف الخاصة بتوليد الأفكار الابداعية وإعداد دراسات الجدوي وتحويلها إلي تنفيذ مشروعات ناجحة للصناعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.

٣. التوصية بحث الجامعة على التركيز علي الترابط العضوى بين الجامعة وسوق العمل، وذلك بالعمل علي إدخال برامج مرتبطة بريادة الأعمال وخلق فرص عمل منتجة فى المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.

٤. التوصية بالاهتمام بتطبيق التعليم القائم علي الابداع والابتكار، فى مناخ من الحرية، تشجيع الطلاب أن يكونوا منتجين للمعرفة بدلا من تلقيها فقط، وتشجيعهم لاقتحام انشاء المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.

٥. التوصية بتوفير دورات تدريبية في مجال التمويل والانتاج والتسويق وتدريب أصحاب المشروعات المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر على نظم الادارة الحديثة للمشروعات.

٦. التوصية بانشاء حاضنات المشروعات لتدعيم أصحاب المشروعات الصغيرة الجديدة والذين يفتقرون إلى المقومات المادية والادارية لاقامة مشروعاتهم.

٧. التوصية بتنظيم المعارض المتخصصة لترويج وتسويق منتجات المشروعات الصغيرة، ونشر المعلومات التسويقية اللازمة لمساعدتهم على تسويق منتجاتهم.

٨. التوصية بضرورة خلق نوع من التكامل بين الصناعات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة من خلال إسناد بعض أو كل احتياجاتها من مكونات التصنيع الى المشروعات الصغيرة.

٩. التوصية بضرورة قيام الدولة بوضع خريطة صناعية تغطي كل المحافظات، يتم التركيز فيها على المزايا النسبية لكل محافظة، مع أعطاء مزيد من الأهتمام والجدية للتعليم الفنى واقامة المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.

١٠. التوصية بنسيان التوصيات السابقة، اذا وجد أفضل منها فى مجال التطبيق البيروقراطى البونابرتى.

مراجع البحث

١. اتحاد المصارف العربية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة: عماد التنمية الاقتصادية في مصر، إتحاد المصارف العربية – إدارة الدراسات والبحوث، متاح على شبكة الانترنت.

٢. البنك المركزى المصرى: المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، متاح على شبكة الانترنت.

٣. جيهان عبد السلام عباس: دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية فى مصر، فى: أعمال المؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة – جامعة طنطا، بعنوان " تمويل وإدارة مشروعات ريادة الأعمال وأثرها على التنمية الاقتصادية "

٤. حسين عبد المطلب الأسرج ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها فى التشغيل فى الدول العربية، لندن : مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية ، ٢٠١١.

٥. سرحان سليمان: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية الاقتصادية، مايو2016 ، متاح على شبكة الانترنت.

٦. صلاح زين الدين: أصول الاقتصاد السياسى، نقد الاقتصاد السياسى فى القرن الحادى والعشرين. دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٢٠.

٧. عاصم عبد النبى: المشروعات الصغيرة وأثرها فى التنمية الاقتصادية مصر نموذجا، أكتوبر ٢٠١٧، متاح على شبكة الانترنت.

٨. منصة المشروعات الصغيرة في مصر. متاح على الانترنت.

٩. الهيئة العامة للاستعلامات: إنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ٢٥ أبريل ٢٠١٧، متاح على شبكة الانترنت.